NHRC
اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان
National Human Rights Committe

الصحيفة

مجلة حقوقية دورية تصدر عن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في دولة قطر
العدد الثاني عشر، اكتوبر، ٢٠١١

اللجنة تتسلم شهادة اعتماد بدرجة (A) ولمدة خمس سنوات

اقرأ المزيد في الصفحة ٦

٤ اللجنة تحصل على عضوية لجان الاعتماد وتستضيف منتدى آسيا الباسيفيك ٢٠١٣
٨ اللجنة توقع مذكرة تفاهم مع شبكة الجزيرة
١٨ حقوق الإنسان في الإسلام بقلم الشيخ راضي الإسلام الشهال
٢٢ ضيف العدد سعود بن عبد الله آل حنزاب المري رئيس المجلس البلدي
٢٤ ملف العدد التنمية بالبشر أم للبشر .. د.أسامة نابت الانوسي

INTERNATIONAL COORDINATING COMMITTEE

COMITÉ INTERNACIONAL DE COORDINACIÓN

COMITÉ INTERNATIONAL DE COORDINATION

لجنة التنسيق الدولية

United Nations Human Rights

Certifying

Se certifica que

Document certifiant que

نشهد بأن

Qatar National Committee for Human Rights

has been accredited under the Paris Principles with 'A' status from 2010 to 2015.

ha sido acreditado/a por los Principios de Paris como clase 'A' desde el año 2010 al 2015.

a obtenu l'accréditation de statut 'A' de 2010 à 2015 conformément aux Principes de Paris.

تم منحه / منحها بموجب مبادئ باريس اعتماد الفئة "أ" من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٥.

ROSLYN NOONAN
Chair
International Coordinating Committee of National Institutions for the Promotion and Protection of Human Rights

VLADLEN STEFANOV
Chief
National Institutions and Regional Mechanisms Section
Office of the High Commissioner for Human Rights

كلمة التحرير

من المعروف بأن تكريم الأفراد على التفوق وحسن الأداء يترك في نفوسهم أثراً إيجابياً كبيراً، فالتكريم يحفز على تحقيق المزيد من النجاحات وعلى التفكير بأساليب مبتكرة وعلى التنفيذ بشكل متجدد، إضافة لدوره في تعزيز الثقة بالأسلوب والنهج المتبعين لتحقيق الأهداف والرؤى.

ومن هنا كان اعتزاز اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان كبيراً وعندما منحتها لجنة التنسيق الدولية في جنيف شهادة الاعتماد من الدرجة «أ» ولمدة خمس سنوات خلال مشاركة اللجنة في الاجتماع الرابع والعشرين للجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان الذي عقد بجنيف واستمر ثلاثة أيام.

فقد استحقت اللجنة هذا الاعتماد لالتزامها الاستقلالية والمصداقية خلال عملها بما يتوافق مع مبادئ باريس، وقد تم اختيار (١١) لجنة فقط من ضمن (١٠٠) مؤسسة مشاركة في الاجتماع. وحري بنا القول بأننا لم نكن لنحصل على هذا الاعتماد لولا الدعم الذي تلقيناه من حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير البلاد المفدى وولي عهده الأمين ومعالي رئيس مجلس الوزراء، وزير الخارجية وهامش الاستقلالية والحرية التي حصلت عليها اللجنة لدى عملها وفي مختلف ممارساتها.

كما كان فخرنا عميقاً عندما تمكنت اللجنة من تولي منصب نائب رئيس منتدى آسيا الباسفيك والحصول على استضافة الاجتماع السنوي الثامن عشر لمنتدى الباسيفيك في أغسطس ٢٠١٣، وعلى عضوية لجنة الاعتماد الدولية التي تقع تحت مظلة لجنة التنسيق الدولية (ICC) وبهذه العضوية ستتولى مهمة تقييم عمل المؤسسات الوطنية على مستوى العالم وسيتسنى لها دعم المؤسسات العربية.

لكل هذه الإنجازات الهامة دلالتها الكبيرة التي تتمثل في كونها تكليلاً لعمل دولة قطر الدؤوب في مجال حقوق الإنسان ومصداقاً لجديتها في ضمان هذه الحقوق لمختلف الفئات في دولة قطر وما تقدمه من دعم متواصل لأنشطة اللجنة واستصدار كافة القوانين والتشريعات واعتماد السياسات اللازمة لضمان عمل اللجنة بما فيها قانون اللجنة الوطنية لحقوق الانسان الذي صدر مؤخراً، إضافة لاتاحة الفرصة أمام اللجنة للتواصل الفاعل مع جميع الجهات بما يسهل عملها داخل وخارج الدولة.

لقد نال الخبران تغطية إعلامية ناسبت أهميتهما، وها نحن نفرد لهما في «الصحيفة» مساحة أكبر للتفصيل. بالإضافة لإيرادنا لمختلف الفعاليات والأنشطة التي قامت وشاركت بها اللجنة خلال الأشهر الثلاثة الماضية والتي تواصل من خلالها - كما كان دأبها على الدوام - العمل على تنفيذ خطتها الاستراتيجية بالشكل الأمثل وتجاوز العقبات التي تواجهها.

ختاماً، اسأل الله العلي القدير أن يوفقنا جميعاً لتقديم الأفضل والارتقاء ببلدنا الحبيب نحو تحقيق حلمنا في تعميق الديمقراطية ونشرها وفي إرساء دعائم مجتمع يواكب التقدم وتتساوى فيه الحقوق بما يعزز حرية الفرد ويشعره بقيمته ويصون كرامته ويشجعه لامتلاك الدافع لتحقيق رؤية قطر.

والله ولي التوفيق..

أ. مريم بنت عبد الله العطية
مدير التحرير

اقرأ في هذا العدد

٤

اللجنة تحصل على عضوية
لجان الاعتماد وتستضيف
منتدى آسيا الباسيفيك ٢٠١٣

٦

اللجنة تتسلم
شهادة اعتماد بدرجة (A)
ولمدة خمس سنوات

٨

اللجنة توقع مذكرة تفاهم
مع شبكة الجزيرة

رئيس التحرير
د. حمدة حسن السليطي

مدير التحرير
مريم العطية

الإعداد والتحرير
مريم السويدي

تصميم وإخراج المجلة,
التدقيق اللغوي والترجمة
للإنجليزية:

GREAT
ADVERTISING

+974 441 311 37
info@GREATgroup.co

١٦

تدشين كتاب توعوي بالتعاون مع وزارة الداخلية

اللجنة تكرم
حمدة السليطي
مديرة هيئة التقييم
بالمجلس الأعلى للتعليم

١٨

حقوق الإنسان في الإسلام
بقلم الشيخ
راضي الإسلام الشهال

٢٢

ضيف العدد
سعود بن عبد الله آل حنزاب
المري رئيس المجلس البلدي

ملف العدد
لتنمية بالبشر أم للبشر ..
د. أسامة ثابت الآلوسي

٢٤

اللجنة تحصل على عضوية لجان الاعتماد وتستضيف منتدى آسيا الباسفيك في ٢٠١٣

أعلَنَ سعادة الدكتور علي بن صميخ المري - رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان - تولي اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ممثلة بالرئيس منصب نائب رئيس منتدى آسيا الباسفيك، على أن تتولى رئاسة منتدى آسيا الباسفيك في الـ ٢٠١٣ حتى ٢٠١٥.

فقد حضر وفد من اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان الاجتماع السنوي الـ ١٦ لمنتدى الآسيا باسفيك من ٦- ٨ سبتمبر في تايلاند - بانكوك، وناقش الاجتماع مواضيع عديدة تتعلق بحقوق الإنسان ودور المؤسسات الوطنية، و تبادل المشاركون الخبرات وأفضل الممارسات في مواجهة تحديات حقوق الإنسان في منطقة الآسيا باسفيك.

آمال المناعي وهي تستلم الشهادة

تخلل الاجتماع التصويت لعدد من المؤسسات الوطنية المرشحة للعضوية في لجان فرعية تابعة للجنة التنسيق الدولية (ICC)، فحصلت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر على عضوية لجنة الاعتماد التي تعتبر من أهم اللجان التي تقع تحت مظلة لجنة التنسيق الدولية. كما حصلت عدة مؤسسات وطنية بعدد من الدول ومنها (الأردن - ماليزيا - كوريا - تايلاند) على العضوية ذاتها.

وسوف يتعين على اللجنة - من خلال عضويتها - مراجعة التقارير التي تقدمها المؤسسات الوطنية على مستوى العالم والتي يصل عددها إلى (٩٨) مؤسسة وطنية و تقييم عملها وإبداء ملاحظاتها، ومقترحاتها للعمل على تحسين وضعها وتجويد عملها لترتقي إلى مستوى الحصول على العضوية الكاملة في لجنة التنسيق الدولية.

وأوضح سعادته قائلاً: «إنَّ حصول اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان على منصب نائب رئيس منتدى آسيا الباسفيك دليل على مصداقية اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، مؤكداً سعادته أنَّ «اللجنة» ستسعى لاستثمار فترة حصولها على منصب نائب الرئيس لتفعيل دور المؤسسات الوطنية في شبكة آسيا الباسفيك. كما ستدعم خطوة إنشاء مؤسسات وطنية في الدول التي لم تتجه نحو هذه الخطوة».

وذكر سعادة الدكتور علي بن صميخ إلى أن شبكة آسيا الباسفيك تعتبر من أكثر الشبكات التي يقع تحت مظلتها مؤسسات وطنية.

وتجدر الإشارة إلى ان شبكة آسيا الباسفيك تعتبر شبكة ضمن شبكات تم توزيعها بناء على التوزيع الجغرافي للدول، ومنها الشبكة الأوروبية، والشبكة الأفريقية، والشبكة الأمريكية، وتعد شبكة آسيا الباسفيك من أكثر الشبكات التي يقع تحت مظلتها مؤسسات وطنية، حيث ان جميع هذه الشبكات تقع تحت مظلة لجنة التنسيق الدولية الـ(ICC)، واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان من اللجان الوطنية التي حصلت على درجة (A) بمثابة حصولها على العضوية الكاملة في لجنة التنسيق الدولية.

لجنة التنسيق الدولية تسلم اللجنة شهادة اعتماد بدرجة (A) للمرة الأولى ولمدة خمس سنوات

تسلمت اللجنة الوطنية لحقوق الانسان بدولة قطر شهادة اعتماد بدرجة «A» للمرة الأولى ولمدة خمس سنوات في اجتماعات اللجنة التنسيقية الدولية «ICC» وذلك خلال مشاركتها في الاجتماع الرابع والعشرين للجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الانسان الذى عقد بجنيف واستمر ثلاثة أيام من تاريخ ١٧-١٩مايو ٢٠١١.

وتسلم شهادة الاعتماد الدكتور علي بن صميخ المري رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الانسان بدولة قطر الذى ترأس وفد اللجنة المشارك في اجتماعات اللجنة التنسيقية الدولية.

وأكد الدكتور علي بن صميخ المري على أن الدعم الكبير من حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير البلاد المفدى وولى عهده الأمين ومعالى رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية كان له الدور الكبير في حصول اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان على هذه الدرجة وذلك من خلال إعطاء اللجنة الحرية والاستقلالية والمصداقية العملية سواء كان ذلك من خلال قانون اللجنة الوطنية لحقوق الانسان الذى صدر مؤخراً أو من خلال الممارسات العملية وعطائها اليومي الذي تميز بالمصداقية والاستقلالية.

ولفت الدكتور المري إلى أن هذا الاعتماد جاء من خلال توافق عمل اللجنة مع مبادئ باريس التى نصت في العديد من مواضيعها على وجود الاستقلالية والمصداقية فى عمل اللجان الوطنية لحقوق الانسان الذي يؤهل أي لجنة تتوافق معه للحصول على الدرجة مشيراً إلى أنه تم اختيار إحدى عشرة لجنة وطنية فقط من بين ١٠٠ مؤسسة مشاركة في الاجتماع وقد جاء اختيار اللجنة الوطنية لحقوق الانسان بدولة قطر تكليلاً للجهود الذى بذلتها اللجنة خلال السنوات الست الماضية.

ومن جانب آخر اختتم المعرض الفني الذى أقامته اللجنة الوطنية لحقوق الانسان بدولة قطر في جنيف على هامش الاجتماع الرابع والعشرين للجنة التنسيق الدولية لتعزيز وحماية حقوق الانسان فعالياته بعد استمراره ثلاثة أيام.

وشهد المعرض خلال أيام اقامته الثلاثة إقبالاً كبيراً وحضوراً مكثفاً من المشاركين في الاجتماع ومن المواطنين السويسريين والأجانب وذلك لما تضمنه من معروضات ومخطوطات ولوحات وكتب ومطويات عكست في مجملها تراث وحضارة العالم العربي والإسلامي وتاريخه.

أشهر المعروضات

ومن أشهر المعروضات التي احتوى عليها المعرض ولاقت إعجاباً وقبولاً لافتا لدى الزوار كتاب «الإسلام وحقوق الانسان» الذى جسد من خلال أكثر من ٥٠ صفحة تضمنت آيات كريمة من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة مدى تسامح الإسلام واحترامه وتأكيده على حقوق الانسان وضرورة رعايتها والمساواة فيها بين الجنسين.

كما تضمن الكتاب النصوص الوضعية لحقوق الانسان والتي سبق للإسلام النص عليها ونادى بها منذ أكثر من ١٤٠٠ عام وهو الأمر الذى كان مبعث سرور لدى الكثير من الزوار لكون الكتاب قد أوضح لهم الصورة الحقيقية المشرقة للإسلام وسماحته واحترامه للديانات السماوية الأخرى.

ونسبة لأهمية هذا الكتاب والاقبال عليه حرصت اللجنة الوطنية لحقوق الانسان على توزيع ٤٥٠ نسخة منه على زوار المعرض والمهتمين منهم بهذه الأمور.

إقبال كبير

وقال السيد عبدالله المحمود رئيس قسم العلاقات العامة باللجنة الوطنية لحقوق الانسان: «إن المعرض خلال أيام إقامته شهد إقبالاً منقطع النظير وذلك لما اشتمل عليه من مخطوطات ومطبوعات وكتب تحكي عن التراث الإسلامي واعتزازه بثقافته وموروثه الحضاري وتبين في ذات الوقت عظمة الإسلام وتسامحه وتأكيده على حقوق الإنسان وحمايتها منذ أكثر من ١٤ قرناً وسبق الكتاب الكريم والسنة النبوية الشريفة منذ قرون مضت النصوص الوضعية لحقوق الانسان في وقتنا الحاضر.

وأضاف أن الزوار استمعوا الى شرح واف من القائمين على المعرض حيث تعرفوا عن كثب على الكثير من المعلومات عن دولة قطر سياسياً واقتصادياً وثقافياً واجتماعياً. كما تعرفوا على سماحة الإسلام الأمر الذى بدد لديهم الكثير من المعلومات المغلوطة عن الدين الإسلامي الحنيف وصحح المفاهيم التي كانت راسخة في أذهانهم عنه.»

ومن جانبه قال السيد صباح الأربيلى :»إن أجنحة وأقسام المعرض المختلفة استقبلت طوال فترة إقامته مئات الزائرين من النساء والرجال والأطفال الذين وقفوا على محتويات المعرض وتعرفوا على ما ترمز من تاريخ وحضارة وثقافة ومبادئ لحقوق الانسان تضمنتها النصوص والتشريعات الاسلامية وأيضاً القطرية بالإضافة لآيات القرآن الكريم والسنة الشريفة.»

مشاركة دولية

وكانت اللجنة الوطنية لحقوق الانسان قد شاركت بوفد ترأسه الدكتور على بن صميخ المري في الاجتماع الرابع والعشرين للجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الانسان المنعقد بجنيف واستمر ثلاثة أيام بمشاركة عدد كبير من اللجان الوطنية لحقوق الانسان في شتى أنحاء العالم ومسؤولين من المفوضية السامية لحقوق الانسان وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي.

وناقش الاجتماع خلال أيام انعقاده عمل المؤسسات الوطنية ومشاركتها في اللجان التعاهدية لحقوق الانسان مع التركيز على اتفاقية حقوق المعاقين ولجنة مناهضة التعذيب واتفاقية حقوق الطفل ومتابعة الاستعراض الدولي الشامل من خلال مؤسسة حقوق الانسان الكينية.

كما ناقش الدور المهم الذى تضطلع به المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في حماية وتعزيز حقوق الشعوب الأصلية وفى تنفيذ الاعلان الخاص بشأن حقوق هذه الشعوب وحمايتها على نحو فعال إضافة لمناقشة دور المؤسسات الوطنية في حماية حقوق المرأة على الصعيدين الوطني والدولي.

كما جرت مناقشة موضوع المساواة بين الجنسين في هذه الحقوق وضرورة تعزيزها بجانب مناقشة موضوعات أخرى متعلقة بمكافحة التمييز والعنصرية ودور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في حالات الصراع.

وجرت أيضاً مناقشة ومتابعة إعلان «أدنبره» الذى صدر خلال المؤتمر الدولي العاشر للجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الانسان في موضوع الأعمال التجارية وحقوق الانسان، ودور المؤسسات الوطنية لحقوق الانسان في هذا الصدد. كما جرت مناقشة ومتابعة إعلان «ديربان» الخاص بعمل المؤسسات الوطنية في مجال مكافحة العنصرية.

وناقش الاجتماع الأولويات الاستراتيجية للجنة التنسيقية الدولية وخططها التشغيلية لعام ٢٠١٠ - ٢٠١١، بالإضافة للاطلاع على تقرير لجنة التنسيق الدولية «المالية» وتقرير اللجنة فيما يخص تنفيذ استراتيجيتها لجمع التبرعات.

كما ناقش الاجتماع تقارير الرؤساء الاقليميين حول التأثيرات الرئيسية والتحديات المقبلة للجان الوطنية لحقوق الإنسان.

وقد أقرت اللجنة التنسيقية الدولية «ICC» جدول أعمال الجلسة الرابعة والعشرين، إضافة لاعتماد تقرير الجلسة الثالثة والعشرين للجنة.

اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان توقع مذكرة تفاهم مع شبكة الجزيرة

وقعت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وشبكة قناة الجزيرة مذكرة تفاهم، و في مؤتمر صحفي على هامش الحدث أعلن سعادة الدكتور علي بن صميخ المري - رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان عن استضافة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لمؤتمر دولي في أكتوبر المقبل حول ملاحقة مرتكبي الجرائم ضد الصحافيين، نظراً لما شهده هذا العام من تطويق للصحافيين واستهدافهم خلال تأديتهم عملهم الصحفي، لافتاً إلى أنَّ مذكرة التفاهم الإطارية هذه ستتيح أن يغطى المؤتمر من قبل قناة الجزيرة الفضائية، لإيصال رسالة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لأكبر شريحة على المستوى العالمي.

كما أنَّ مذكرة التفاهم هذه لم تضع سقفاً أمام الجزيرة في تغطيتها أحداث اللجنة.

وأوضح الدكتور علي بن صميخ أنَّ مذكرة التفاهم الإطارية تشمل جملة من البنود تتعلق بالتدريب والتأهيل، وتنظيم ورش العمل والمؤتمرات والدورات التدريبية، فضلاً عن التعاون في إجراء الدراسات والبحوث ذات الصلة، مشيراً إلى أن تعاون اللجنة مع

الجزيرة لم يبدأ مع توقيع مذكرة التفاهم بل إن التعاون كان موجود فعلا من خلال فعاليات سابقة، ولكن وصلنا لمذكرة التفاهم هذه ليكون هناك المزيد من التعاون مع الجزيرة، ولوضع هذا التعاون في إطار ملموس.

ومن جانبه أوضح السيد وضاح خنفر أن هناك رسالة مشتركة بين كل من اللجنة وشبكة الجزيرة وهي تنمية ثقافة حقوق الإنسان، معتقداً أن اللجنة الوطنية تقوم بدور كبير لتعزيز كرامة وحقوق الإنسان، وأيضاً الجزيرة تقوم على نشر ثقافة الحرية والنزاهة، ونشر المعرفة في العالم أجمع وتجعل مركزها هو الإنسان، لذا يأتي توقيع المذكرة منسجماً مع رسالة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ومع رسالة الجزيرة، وهذه المذكرة تنطوي على جملة من البنود منها تدريب العاملين في الجزيرة من مراسلين وصحافيين، وهناك أيضاً دور تقوم به الجزيرة في تغطية الأنشطة ولا سيما المؤتمر المزمع عقده في أكتوبر، ومن ثم ستستمر تغطية كافة الأنشطة، وهذه المذكرة خطوة أولى نحو مزيد من التعاون، وهذا يعد انفتاحاً على مؤسسة مهمة في الواقع المحلي ومؤسسة فاعلة على المستوى العربي والعالمي.

وفي سؤال حول المجالات التي تنطوي عليها المذكرة قال الدكتور علي بن صميخ المري: «فيما يتعلق بالمذكرة هناك تعاون مسبق حيث أعلنت «اللجنة» في مارس ٢٠١١ عن جائزة للشهيد علي حسن جابر المصور في الجزيرة، حيث أخبرنا بدعم الجزيرة لهذه الجائزة، وسيكون لنا تعاون فيما هو موجود وتدريب وتغطية أنشطة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وهناك مؤتمر دولي تسعى له اللجنة الوطنية لملاحقة مرتكبي الجرائم ضد الصحافيين ونتطلع لتعاون الجزيرة معنا في هذا المجال».

وفي سؤال آخر حول عقد مؤتمر مشترك، أوضح السيد وضاح خنفر قائلاً: «المؤتمر الذي سينعقد في الدوحة سيسعى لتعزيز حقوق الصحافيين، ومعاقبة مرتكبي الجرائم ضد الصحافيين، بالنسبة لنا هذه مؤسسة مهمة لنا ونحن كمؤسسة نطالب منذ وقت طويل بتأسيس تحالف دولي من أجل حماية الصحافيين، على اعتبار أن الجزيرة من أكثر القنوات تضرراً».

ومن جانبه قال السيد محمد المعاضيد مدير إدارة البرامج والتثقيف باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان:»إنَّ المؤتمر الذي تستضيفه اللجنة يهدف إلى صياغة اتفاقية والخروج بخطة عمل إعلامية لرفع توصياتها للأمين العام السيد بان كي مون بهدف إيصال الرسالة الحقيقية من أجل انعقاد هذا المؤتمر، وبهدف الخروج بميثاق شرف لحماية الصحافيين، لافتا إلى أن العام الحالي حصد أرواح ١٧ صحفياً بسبب عدم وجود المظلة الآمنة التي يعمل تحتها الصحافي لا سيما الميداني الذي يعامل كالمدنيين أثناء الحروب»

اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تقيم دورة تدريبية لدعاة وخطباء وزارة الأوقاف

بالنيابة عن سعادة الدكتور علي بن صميخ المري رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، افتتح السيد محمد بن عبدالله آل إبراهيم المعاضيد مدير إدارة البرامج والتثقيف باللجنة فعاليات دورة تدريبية لدعاة وخطباء المساجد تنفذها اللجنة بالتعاون مع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية خلال الفترة من ٢٠ إلى ٢٣ يونيو ٢٠١١.

حضر الافتتاح الدكتور محمد صلاح دسوقي رئيس معهد الدعوة والعلوم الإسلامية بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية. وفي كلمته خلال الافتتاح أكد السيد محمد عبدالله آل إبراهيم المعاضيد أن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تسعى منذ إنشائها لنشر وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان لكافة الجهات والفئات بالدولة، وذلك من خلال الدورات وورش العمل والندوات، مشدداً على أن التعريف بقضية حقوق الإنسان ليس قاصراً على اللجنة الوطنية فقط بل هو مسؤولية مشتركة لكافة الجهات العاملة في الدولة، وأن اللجنة إحدى الآليات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان في المجتمع.

وأشاد المعاضيد بالشراكة والتنسيق القائم بين اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، مشيراً إلى أهمية الدور الذي يقوم به الدعاة والخطباء في تعزيز فكرة حقوق الإنسان وتمكين الإنسان من حقوقه الذي يعد هدفاً سامياً تسعى اللجنة لتحقيقه. واستعرض مدير إدارة البرامج والتثقيف باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان الشراكات بين اللجنة وعدد من الجهات الفاعلة في الدولة مثل المجلس الأعلى لشؤون الأسرة والمجلس الأعلى للتعليم ووزارة الداخلية ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، التي تعتبر هذه الدورة إحدى ثمار التعاون معها، مؤكداً أن الفترة القادمة سوف تشهد مزيدا من التعاون والتنسيق لتعميق الشراكة بين اللجنة والأوقاف نظرا لأهميتها وفاعليتها.

وقال المعاضيد إن الشراكة والتعاون مع مختلف الجهات يكون في الغالب مقتصراً على فئات محددة، فيما الشراكة مع وزارة الأوقاف التي تمثل النافذة الإسلامية على المجتمع فهي تتميز بعدة أمور لعل أهمها هو تعدد الفئات المستهدفة والمستفيدة من هذه الشراكة، كما أنها تتيح لنا الوصول إلى معظم فئات المجتمع

بالإضافة إلى أن حقوق الإنسان في الإسلام تنبثق من العقيدة، الأمر الذي يعطيها العمق والشمولية وهذا يساهم في تحقيق أهداف اللجنة.

وتناقش الدورة عدة موضوعات تشمل مصطلحات حقوق الإنسان ومدخل إلى القانون الدولي الإنساني والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي للحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، كما تناقش الآليات الوطنية لحماية حقوق الإنسان.

والآليات الدولية لفرض هذه الحماية واتفاقية مناهضة كافة أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل، وحقوق العمالة، وتخلل الدورة نقاشات وتطبيقات بشأن القضايا التي جرى التطرق إليها، وحاضر في الدورة كل من الدكتور بطاهر بوجلال والسيد محمد البليدي والسيد أحمد فؤاد والسيد جابر المري.

وفي تصريحات صحفية قال السيد المعاضيد إن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان لديها عدة فعاليات أخرى خلال هذا العام منها ورشة الحماية الدولية للاجئين بالتعاون مع المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في أكتوبر القادم وندوة عن دور الإعلام في قضايا الإعاقة خلال شهر نوفمبر من هذا العام، بالإضافة إلى دورة أخرى تعنى بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بالتعاون مع المجلس الأعلى لشؤون الأسرة في ديسمبر القادم، مشيراً إلى أن اللجنة سوف تنظم ندوة رمضانية سيعلن عن موضوعها وشخصية المحاضر في حينها. وأوضح المعاضيد أن اللجنة تسعى لجعل هذه الدورة سنوية نسبة للأهداف الحيوية التى ستحققها على صعيد التثقيف والتوعية بحقوق الانسان.

يذكر أن ٣٣ من الخطباء والدعاة بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية يشاركون فى هذه الدورة، علماً أن اللجنة عقدت دورة مماثلة فى عام ٢٠٠٧.

اللجنة تستقبل وفداً من كلية أحمد بن محمد العسكرية

انطلاقاً من استراتيجية عمل اللجنة وسعيها الدؤوب نحو تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وتفعيلاً لبرامجها الهادفة إلى نشر التوعية والتثقيف بموضوعات حقوق الإنسان، استقبلت اللجنة بمقرها بتاريخ ٢٠١١/٥/٨ مجموعة من مرشحي الضباط (الدفعة الثامنة - تخصص قانون) من كلية أحمد بن محمد العسكرية وقد تم خلال الزيارة استقبال الزائرين والترحيب بهم من قبل السيد/ جابر الحويل مدير إدارة الشؤون القانونية باللجنة، ثم إجراء جولة تفقدية بمقر اللجنة للتعرف على إدارات اللجنة المختلفة وكيفية سير العمل بها، كما استمع الوفد الزائر إلى محاضرتين ألقاهما السيد المستشار/ أحمد فؤاد جاد الله المستشار القانوني للجنة حيث تناول خلال المحاضرة الأولى والتي كانت بعنوان «آلية عمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمعايير الدولية المنظمة لعملها» والتعريف باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، واختصاصاتها، مع إلقاء الضوء على مبادئ باريس المنظمة لعمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وضمانات الاستقلال لعمل هذه المؤسسات، كما تناول خلال المحاضرة الثانية والتي كانت تحت عنوان «حقوق الإنسان والقانون الدولي» التعريف بحقوق الإنسان وتقسيماتها، وكذا التعريف بالقانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى إلقاء الضوء على منظومة الأمم المتحدة، وفي ختام الزيارة اتفق الطرفان على ضرورة عقد مزيد من اللقاءات سواء بمقر اللجنة أو بمقر كلية أحمد بن محمد العسكرية بهدف إلقاء مزيد من الضوء على موضوعات حقوق الإنسان والتشريعات القطرية ذات الصلة.

اللجنة تستقبل رئيس المجلس الأعلى للقضاء في مصر

استقبل سعادة الدكتور/ علي بن صميخ المري - رئيس اللجنة في مكتبه بمقر اللجنة سعادة المستشار/ سري صيام - رئيس محكمة النقض رئيس المجلس الأعلى للقضاء في جمهورية مصر العربية. تم خلال الاجتماع مناقشة القضايا المشتركة المتعلقة بمجال حقوق الإنسان وآخر التطورات، وسبل التعاون في تعزيز وحماية حقوق الإنسان وكيفية التنسيق في أوجه التعاون في الموضوعات ذات الاهتمام المشترك وسبل دعمها وتطويرها.

اللجنة تستقبل وفد من لجنة سلطنة عمان لحقوق الإنسان

استقبلت اللجنة وفداً من اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في سلطنة عمان وذلك يوم الخميس الموافق ٢٠١١/٥/٢٦ بمقر اللجنة. وتناولت الزيارة استحداث آليات التعاون المشترك وتبادل التجارب والخبرات بين اللجنتين. وقد ترأس الوفد العماني كلاً من سعادة السيدة/ دينا بنت حمزة العصفور - أمين عام اللجنة الوطنية العمانية لحقوق الإنسان والسيد/ سعود بن علي بن عبد الله الجابري - عضو اللجنة ورئيس نقابة العمال في سلطنة عمان والسيد/ جهاد بن عبد الله العطائي - عضو اللجنة. وقد اجتمع سعادة الدكتور/ يوسف عبيدان - نائب رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وسعادة السيدة/ مريم العطية - أمين عام اللجنة مع الوفد العماني لمناقشة أمور التنسيق المشترك بين اللجنتين في مجالات نشر ثقافة حقوق الإنسان من خلال الندوات المشتركة والتدريبات المتبادلة والتشاور في القضايا التي تهم اللجنتين. وتطرق الحديث خلال الاجتماع إلى أوضاع حقوق الإنسان في المنطقة العربية وما استجد من أحداث وتطورات في هذا المجال.

كما تناول أهمية تفعيل دور المؤسسات الوطنية العربية لحقوق الإنسان في التعامل مع الوضع الراهن في المنطقة العربية على المستويات المحلية.

اللجنة تنظم الملتقى الخليجي الثاني لمؤسسات الصم الخليجية

نظمت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بالتعاون مع المركز القطري الثقافي الاجتماعي للصم: «الملتقى الخليجي الثاني لمؤسسات الصم الخليجية تحت عنوان: (تمكين الصم الكبار مسئولية مشتركة)» وذلك بتاريخ ٢٠-٢١ أبريل ٢٠١١ بفندق الريتز كارلتون تحت رعاية سعادة الدكتور/ حمد بن عبد العزيز الكواري - وزير الثقافة والفنون والتراث، وصاحب فعالياته معرض خاص لمنتجات فتيات الصم وتدشين طابع بريد خاص بالمركز يحمل واقع وهوية الأصم ويحمل رسم قوقعة مستوحى من علم دولة قطر كثاني طابع يصدر عن الأصم في الوطن العربي.

وقد شهد يوم الافتتاح النشيد الوطني بلغة الإشارة من قبل طالبات مدرسة الزهراء الابتدائية للبنات، كما تضمن الملتقى تقديم (٥) أوراق عمل قطرية تركز على تمكين الصم الكبار وتفعيل دورهم في إدارة المؤسسات الخاصة بهم، وتتناول الصعوبات التي تعيق اندماجهم في المجتمع كما تطرقت هذه الأوراق إلى واقع الخدمات المقدمة للصم الكبار في منطقة الخليج.

وفي ذات السياق، شاركت اللجنة في المؤتمر العلمي للصم والذي أقيم في الفترة من ٢٤-٢٨ أبريل ٢٠١١

بتقديم ورقة عمل عن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في التشريع القطري وذلك يوم الأربعاء الموافق ٢٠١١/٤/٢٧، وألقت المحاضرة الأستاذة رانيا فؤاد الخبير القانوني باللجنة وتناولت خلال المحاضرة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في التشريع القطري.

تدشين كتيب توعوي بالتعاون مع مكتب إدارة حقوق الإنسان بوزارة الداخلية

دشنت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بالتعاون مع إدارة حقوق الإنسان بوزارة الداخلية كتيب معلومات وإرشادات لتوجيه أصحاب الشأن بخصوص تقديم شكواهم والتماساتهم في إطار علاقات العمل وذلك خلال مؤتمر صحفي بمقر اللجنة.

تحدث فيه كلاً من الدكتور يوسف عبيدان - نائب رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الانسان، وسعادة الرائد سعد الدوسرى - رئيس قسم البحوث والتطوير بإدارة حقوق الانسان بوزارة الداخلية، والسيد سلطان الجمالى - مدير إدارة الشؤون الإدارية والمالية باللجنة الوطنية لحقوق الانسان، والسيد محمد المعضادى - مدير إدارة البرامج والبحوث باللجنة الوطنية لحقوق الانسان، والسيدة هلا العلى - الخبيره القانونية باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.

وفي بداية اللقاء أكد الدكتور يوسف عبيدان أنَّ الكتيب يعتبر ثمرة تعاون مشترك بين اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وإدارة حقوق الانسان بوزارة الداخلية، قائلاً: «لقد لمسنا من إدارة حقوق الانسان بوزارة الداخلية تعاوناً غير مسبوق، حيث تم إخضاع الكتيب قبل تدشينه للمراجعة من قبل «الإدارة» وبعد أن تمت بلورة الملاحظات صدر هذا الكتيب الذى يحتوي على معلومات وإرشادات تسهل الآليات المتبعة في تحرير الشكوى أو التظلمات».

ولفت د. عبيدان أن القصد من الكتيب هو منع أي تضارب بين اللجنة وإدارة حقوق الإنسان، والعمل على توحيد المواقف والجهود بين الجهتين في مثل قضايا النزاعات العمالية، مؤكداً في هذا الصدد على أهمية التنسيق والتشاور في مثل حالات التظلم، لاسيما أنَّ قطر من الدول التي تحتضن عمالة مقيمة بدرجة كبيرة تماشياً مع التطور الذى تشهده البلاد، إذ يعتبرون شركاء في عملية التنمية التي تشهدها الدولة، مؤكداً أن الكتيب يعتبر خريطة طريق إرشادية لكيفية عرض الشكوى قبل أن يلجأ المشتكي «للجنة» أو إدارة حقوق الإنسان بوزارة الداخلية.

وأضاف الدكتور عبيدان قائلاً: «إنَّ هذا الكتيب يسهم في رفع الوعى بين الأوساط العمالية والعاملين في الدولة في حال أي عثرة تواجه العامل مع رب العمل، موضحاً أنه سيتم العمل على ترجمة الكتيب للغة الانجليزية والأوردو لاسيما وأن هناك جاليات لا تتحدث باللغة العربية، ليكونوا على بصيرة بما تقوم به اللجنة الوطنية لحقوق الانسان وإدارة حقوق الانسان بوزارة الداخلية لخدمتهم».

إرشاد العمال

وانتقلت الكلمة لسعادة الرائد سعد الدوسري الذى استهل حديثه مؤكداً أنَّ هذا الكتيب يترجم علاقة الشراكة الدائمة والبناءة ما بين إدارة حقوق الانسان واللجنة الوطنية لحقوق الانسان باعتبارهما جزءاً لا يتجزأ من المنظومة الوطنية لحقوق الإنسان في الدولة.

وشدد الرائد الدوسري على أهمية هذه الخطوة كونها تسير على الطريق الصحيح الذى تنشده الدولة والمبنى على تيسير أمور أصحاب الشأن من مقدمي

الشكاوى، والالتماسات في إطار علاقة العمل وإرشادهم وتوجيههم حول الحقائق الأساسية المتعلقة بحل الأزمات العمالية، والخطوات التي يجب انتهاجها في تقديم الشكاوى، إلى جانب شرح مختصر عن نظام الكفالة وما يحكم العلاقة بين الكفيل والمكفول من معايير قانونية واردة في قانون العمل رقم(٤) لسنة ٢٠٠٤، وقانون تنظيم دخول وخروج الوافدين واقامتهم وكفالتهم رقم (٤) لسنة ٢٠٠٩.

توعية العامل

من جانبه أوضح السيد سلطان الجمالي قائلاً: «إننا نريد أن نصل للعامل وصاحب العمل، فالكتيب يشتمل على خطوات واضحة، تعمل على توعية العامل بضرورة التمهل في قراءة عقد العمل على أن يكون بلغته الأصلية، وألا يوقع عليه إذا لم يفهم بنوده، وإذا حدث أى خلاف بين العامل والكفيل أن يتوجه العامل بداية لإدارة العمل برفع شكوى ضد الكفيل، وتكون بداية بالطرق الودية، ومن ثم تحرير شكوى، ومن ثم يأتي دور اللجنة أو إدارة حقوق الانسان على أساس أن تحول اللجنة الموضوع لأحد المختصين وتتم متابعته لحل النزاع بين المشتكى وبين الكفيل، مضيفاً أن اللجنة ستترجم الكتيب للغة الانجليزية والأوردو للاستفادة منه من قبل العمالة من كافة الجنسيات، لافتاً إلى أن الكتيب لغته مبسطة، كما أنه يشتمل على أرقام وهواتف اللجنة وإدارة حقوق الإنسان، فضلاً عن الخط الساخن لاستقبال الشكاوى خلال ٢٤ ساعة في اليوم».

اعتراف دولي

ورأت الخبيرة القانونية هلا العلى أنه على المستوى الدولي في قرار رقم (ج أ ١٦١/٤٦) قرار مجلس حقوق الإنسان الذى يعترف بدور المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في العمل جنباً إلى جنب مع الحكومات، لضمان الاحترام المتبادل لحقوق الانسان على الصعيد الوطني، لافتة إلى أن هذا الكتيب سينشر على موقع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وهو مهم لكافة المقيمين وأرباب العمل، وهو أول تعاون مقنن بين اللجنة الوطنية وإدارة حقوق الإنسان، فهو مهم للموظفين وللمشتكين من العمال.

خطة برامجية

ومن جانبه أكدَّ السيد محمد المعضادى أنَّ اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان قد تبنت خطة برامجية لمدة (٣) سنوات تعنى بنشر الوعي وتثقيف كافة شرائح المجتمع بالدولة، ومن أهم ماقامت به اللجنة هو دمج مفاهيم حقوق الإنسان في التعليم، حيث تم الانتهاء من دراسة حول الموضوعات التي ستدخل في المناهج الدراسية، ولدينا اهتمام في الدخول بأفضل بحث علمي وهى فكرة لا تزال قيد البحث، فضلاً عن التعاون المثمر مع المجلس الأعلى للتعليم من خلال رفع الوعى في الحق في التعليم.

المجلس الاعلى للتعليم

تكريم مديرة هيئة التقييم بالمجلس الأعلى الدكتورة حمدة السليطي

كرمت اللجنة الدكتورة/ حمدة السليطي - مدير هيئة التقييم بالمجلس الأعلى للتعليم خلال مؤتمر صحفي بمقر اللجنة، وذلك لإشرافها على إعداد دراسة حول : «الحق في التعليم» والتي تعنى بإدماج مفاهيم حقوق الإنسان في كافة أجزاء المنظومة التعليمية، على أن يتم نشر مفاهيم حقوق الإنسان في المناهج الدراسية في كافة المراحل التعليمية وليس كمقرر منفصل فضلاً عن تطبيقها كمنهج مستقل في الجامعة ضمن مقررات عدد من الكليات.

وتتضمن الدراسة تصوراً واستراتيجية في التطبيق بالتنسيق مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والمجلس الأعلى للتعليم وجامعة قطر ووزارة الشؤون الاجتماعية، كما أنها تنطوي على عدد من المحاور تتمثل في محور تعميم التعليم ما قبل المدرسي، ومحور التعليم الابتدائي وتطويره، ومحور التعليم الثانوي، ومحور التعليم التقني، ومحور تعليم الفتيات، ومحور محو الأمية.

حقوق الإنسان في الإسلام

الشيخ : راضي الإسلام الشهال

طرقنا لباب حقوق الإنسان في الإسلام طرق لباب واسع جداً، الحديث عنه يستغرق الكثير الكثير ولكن لما كان لكل مقام مقال نَشَدّتُ الاختصار في مشاركتي هذه مراعاة لمقام المقال في مجلتكم الزاهرة حيث لا مجال للتوسع فيها فأقول ولله التوفيق.

لقد جاءت الشريعة الإسلامية لتحمي حقوق الإنسان في جسده وعقله وماله، وعِرضه ونسله وولده، ودينه ومعتقده وخلقه وعزته وكرامته وحريته، وحاضره ومستقبله..

وهذا ما يعبر عنه العلماء بالكليات الخمس التي جاءت الشريعة بحفظها وهي (الدين والنفس والنسل والمال والعقل) بما يتناسب مع التكريم الذي خصه الله تعالى به في قوله «ولقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلاً». وأخص شيء كرم الله به الإنسان هو العقل ليؤهله من خلاله للتلقي عن الرسل الذين اصطفاهم الله تعالى وأنزل معهم الكتاب ليكونوا على هدى من ربهم وبينة من أمرهم وذلك أن العقول مهما بلغت من الكمال فهي قاصرة بذاتها فقد ترى حسناً ما ليس بحسن، وقد ترى الحرام حلالاً، والحلال حراماً، وقد تغلبها شهوات النفوس، فلم يكلهم سبحانه إلى أنفسهم وتجاربهم لمعرفة واكتشاف النافع من الضار، والحق من الباطل، فلم يجعل الله الإنسان حقل تجارب، بل صانه ابتداء بما أنزل إليه من الكتب، وأرسل إليه من الرسل، تكريماً له.

لقد قرر الإسلام حق الإنسان في نفسه ودينه، وسعى في تحريره من الرق المادي والمعنوي منذ أكثر من أربعة عشرة قرناً من الزمان، ويكون بذلك قد سبق ما تنادت له هيئة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وأعلنته بأربعة عشرة قرناً، حيث كان عنوان رسالة الإسلام الخاتمة والخالدة، إخراج الناس من عبادة العباد إلى عبادة رب العباد، ولا يتحقق هذا الهدف بمعناه الواسع إلا بتحرير الإنسان من الرق ومن استرقاق بعضهم بعضاً، فكل الناس متماثلون في نظرة الإسلام من حيث كونهم جميعاً من نفس واحدة (كلكم لآدم وآدم من تراب) كما قال الله تعالى: (يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبثّ منهما رجالا كثيراً ونساءً) ولذلك جعل ميزان التفاضل بينهم بالتقوى، وليس بشيء آخر، فقال جل شأنه: (يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم) فليس لقوم أو جنس أو طبقة أن يزعموا حقاً في استعباد غيرهم بدعوى أنهم شعب الله المختار، أو لعرقهم أو لغناهم وثرائهم، أو غير ذلك، فقد جاء التكريم الإلهي لبني آدم كلهم بصفة عامة، حيث قال سبحانه: (ولقد كرمنا بني آدم...) فلم يكرم عرقاً لشرف نسبه على حساب آخر، ولا غنياً لغناه على حساب الفقير، ولا قوياً لقوته على حساب ضعيف.

لقد قرر الإسلام مبدأ الحرية والكرامة والإنسانية، فكان ملاذ المستضعفين من محنة الرق الذي الفته البشرية قبل الإسلام لدى أمم سابقة كالرومان واليونان والفرس، ولم يكتف بإلزام الرفق بالعبيد واللطف في معاملتهم بل عمد إلى تصفية الرق القائم والتخلص منه البته، وذلك من خلال إغلاق منافذ الرق التي كانت الحروب هي المنفذ الأكبر لها، فجاء التخيير للمسلمين المنتصرين، بين المن على الأسرى وإطلاق سراحهم بدون مقابل، وبين قبول الفدية كما قال تعالى: (حتى إذا أثخنتموهم فشدوا الوَثَاق فإما منا بعدُ وإما فداءً حتى تضع الحربُ أوزارها).

وقد حض الإسلام مطلقاً على عتق الرقاب، حيث جعل ذلك من أسباب دخول الجنة فقال تعالى: (فلا اقتحم العقبة، وما أدراك

ما العقبة، فك رقبة) وجعل عتق الرقاب من أهم أعمال البر حيث قال سبحانه: (ليس البِّر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبيين وآتى المال على حبه ذوي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والسائلين وفي الرقاب) أي في عتقها.

بل إن الإسلام جعل عتق الرقاب من مصارف الزكاة حيث قال سبحانه: (إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب).

كما فرض الإسلام على المؤمن تحرير رقبة كفارة لحنثه في يمينه أو قتل الخطأ ولكفارة الظهار، وشرع مكاتبه العبد ليشتري نفسه بمبلغ من المال يعطيه لسيده مقابل عتقه، فملكه مع إن المملوك لا يملك، ولا يعطى أجرا على عمله، بل أجر عمله لسيده، كل ذلك وصولاً لتصفيه الرق الذي كان قائماً، وبأساليب مختلفة متنوعة،

وبتدرج يحول الواقع الاجتماعي القائم على الطبقية والرق إلى واقع اجتماعي خالٍ من الرق والاستعباد.
وكما حرر الإسلام الإنسان من الرق الجسدي، فقد أعطاه الحرية في اختيار الدين والاعتقاد لما قرر القرآن إعلان حرية التدين وحظر الإكراه في الدين فقال تعالى: (لا إكراه في الدين) وقال عز وجل: (وقل الحق من ربكم فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر) وقال: (أفأنت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين) وقال: (فإن أسلموا فقد اهتدوا وإن تولوا فإنما عليك البلاغ والله بصير بالعباد).

ولم يفرض الإسلام القتال لإكراه الناس على الإسلام، بل لما حاول أهل الشرك إكراه المسلمين على الشرك والكفر والردة أذن الله لهم بالقتال بعد كثير تحمل، ليدفعوا عن أنفسهم الأذى، لا ليكرهوا المشركين على الإسلام قسراً، ولكن دفاعا عن الدين وتحقيقاً لحرية الاعتقاد.

وكما حرر الإسلام الأجساد أعطى حرية الاعتقاد، كذلك حرر العقول من أغلال الجهل، وحرر البصيرة من عمى الجاهلية وتقليدها، لما أنارها بنور العلم مع أول آيات نزلت من القران الكريم: (اقرأ باسم ربك. الذي خلق. الإنسان من علق. اقرأ وربك الأكرم. الذي علم بالقلم. علم الإنسان ما لم يعلم).

بل إن الإسلام حمى تلك العقول مما يؤذيها، وصانها عما يعطلها عن عملها وتمييزها، لما حرم الخمر والمسكرات والمخدرات، ليحفظها مما يخمرها ويسكرها ويخدرها فيوقعها بالهذيان والجنون، فمن اختل عقله ساء قوله وفعله. وحمى النفس فأوجب القصاص فقال تعالى: (ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق) وقال: (ولكم في القصاص حياة) وقد قال عليه الصلاة والسلام: (بحسب امرئ من الشر أن يحقر أخاه المسلم) فكيف بقتله وقد قال الله تعالى: (أنه من قتل نفس بغير نفساً أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعاً).
وحمى النسل بحفظ الأعراض عن الزنا بما شرع من حدود رادعة، وبتحريمه تلك الأنكحة الجاهلية الفاسدة فقال: (ولا تقربوا الزنا إنه كان فاحشة وساء سبيلا).

وحمى اليتيم وماله فقال: (ولا تقربوا مال اليتيم إلا بالتي هي أحسن) فلا يتصرف بمال اليتيم إلا بما يصلحه وينميه ويكون الإنفاق فيه لصالح اليتيم.

وحمى الضعيف لما أمر بإحقاق الحق وإقامة العدل وحرّم الظلم فقال: (ولا يجرمنكم شنآن قوم على أن لا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى).

وقال: (إن الله يأمر بالعدل والإحسان) وقال: (يا داود إنا جعلناك خليفة في الأرض فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيله) وأحال الإنسان إلى ضميره، وحذره من إن يأكل حق أخيه في حال أخطأ الحاكم في حكمه.

قال صلى الله عليه وسلم: (إنما إنا بشر وإنكم تختصمون إليّ ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض، فأقضي له بنحو ما أسمع، فمن قضيت له بحق أخيه فإنما اقتطع له قطعة من النار) فالإسلام يحمي المغفلين وينصفهم على الأقل أخروياً بخلاف القول المشهور (القانون لا يحمي المغفلين).

وحمى البرئ أن يؤخذ بجريرة المذنب فقال سبحانه وتعالى: (ألا تزر وزارة وزر أخرى وأن ليس للإنسان إلا ما سعى) وقال: (كل نفس بما كسبت رهينة).

وحمى المرأة وكرامتها وأوجب لها حقوقها فقال صلى الله عليه وسلم: (استوصوا بالنساء خيراً) وقال لما سئل ما حق زوجة أحدنا عليه؟ قال أن تطعمها إذا طعمت، وتكسوها إذا اكتسيت، ولا تضرب الوجه ولا تقبح ولا تهجر إلا في البيت) فنهى حتى عن مجرد التقبيح بقوله قبحك الله حفظا لكرامتها.

وهناك الكثير من حقوق الإنسان التي كرسها الإسلام من خلال القواعد الشرعية المنظمة للحياة في المجتمعات الإنسانية، فمن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم في شأن الخدم: (أخوانكم خَوَلُكم فمن كان أخوه تحت يده، فليطعمه مما يأكل، وليلبسه مما يلبس، ولا تكلفوهم ما لا يطيقون، فإن كلفتموهم فأعينوهم) هكذا حافظ الإسلام على حقوق الضعفاء فجعلهم إخواناً لأسيادهم.

كما تميز الإسلام بأن الحقوق فيه محفوظة دنيوياً وأخروياً، فينتصر الله للمظلوم، ويقتص له من الظالم، فمن لم يعاقب على ظلمه في الدنيا لمَنَعه أو عدم كفاية الأدلة على إدانته، أو لكونه ألحَنَ بحجته من خصمه أو غير ذلك فقد وضع الله له عقاباً أخروياً غير عقاب الدنيا، جزاء على اعتدائه على حقوق غيره.

كما إن الإسلام قد حدد قواعد لسلامة الأحكام والقضاء فمن ذلك (ادرؤوا الحدود بالشبهات) (لأن تخطئ في العفو خير من أن تخطئ في العقوبة) (يدرك بالرفق ما لا يدرك بالعنف) وغير ذلك من القواعد التي لو تحاكم الناس إليها لعم العدل، ورفع الظلم، ولنال كل ذي حق حقه.

وصلى الله وسلم على عبده ورسوله محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

المركز الثقافي للطفولة

يسعى المركز لتقديم نموذجاً رائداً على مستوى العالم في مجال تنمية الطفولة بمختلف جوانبها من حيث المهارات والمعارف والقيم وذلك من خلال الإسهام بعدد من البرامج والمشاريع والمبادرات المتميزة متعددة الأهداف

المركز الثقافي للطفولة مؤسسة اجتماعية خدمية متخصصة في مجال الطفولة تقدم مجموعة من البرامج والفعاليات والأنشطة وغيرها ذات الصلة بثقافة الطفل. أنشئ بتاريخ ٢٠٠٢/١١/١٣ م بمبادرة من صاحبة السمو الشيخة موزا بنت ناصر حرم حضرة صاحب السمو الشيخ حمد ابن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر، رغبة منها في المساهمة في دعم التعليم المبكر وتنمية ثقافة الطفل ومواهبه في مراحل مبكرة والحفاظ على هويته.

تنمية المهارات الاعلامية

من خلال البرنامج الرائد إعلامي المستقبل الذي حاز على دعم من سعادة الشيخ حمد بن ثامر آل ثاني رئيس شبكة الجزيرة الفضائية وقناة الجزيرة للأطفال ومركز الجزيرة للتدريب والتطوير وبرعاية جميع الصحف القطرية، والذي يسعى فيه المركز لتهيئة المناخ المناسب للموهوبين في مجال الإعلام لكي يطلقوا العنان لأفكارهم المبدعة في مجال الإعلام، عن طريق توفير مكان وأدوات يمكنهم من خلالها إنتاج مواد إعلامية سواء كانت مقروءة أو مسموعة أو مرئية.

تنمية مهارات البحث والاستطلاع

من خلال برنامج نادي الباحثي، ويهدف لدفع الأطفال للمنهج البحثي، والمساهمة في التنشئة البحثية لهم، وإشراكهم في استطلاع وفحص بعض الظواهر الاجتماعية المعاصرة التي تواجه المجتمع القطري والحث على الإبداع في إيجاد الحلول للتعامل مع هذه الظواهر والتكيف معها، وتعزيز وتنمية ثقافة القراءة والإطلاع عند الأطفال في قطر. كما يحقق التكامل مع مؤسسات المجتمع المدني في تشجيع الأطفال على المنهج البحثي بالبرنامج تحت رعاية وزير التعليم والتعليم العالي للبرنامج سعادة السيد سعد بن ابراهيم آل محمود.

تنمية مهارات الالقاء والحوار والاقناع

من أبرز البرامج التي تعنى بهذا الجانب هو برنامج الخطيب الواعد يتم فيه تدريب الأطفال على فن الإلقاء والحوار والإقناع التي تعد من أهم مهارات بناء الشخصية المؤثرة، بل به يستطيع الطفل تكريس الملكات والمواهب وتوظيفها بما يسهم في تنمية المجتمع. فهو الوسيلة الأولى التي يمكن للشخص أن يستخدمها لايصال ما يريد إيصاله للاخرين. ويتم هذا البرنامج بالتعاون مع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية وتحت الرعاية الكريمة لسعادة الدكتور غيث الكواري.

خلق بيئات جاذبة للقراءة

تبنى المركز الثقافي للطفولة إطلاق مشروع رائد وهو المكتبة المتنقلة، والتي تهدف للوصول لأكبر عدد ممكن من أطفالنا من خلال حافلة كبيرة أعيد تجهيزها من الداخل لتصبح بيئة جاذبة ومشجعة للقراءة وتصل إلى الأطفال حيثما كانوا من خلال جولات مكوكية دورية في أرجاء الدولة، تحوي الكثير من آخر إصدارات دور النشر والمكتبات ضمن الفئة العمرية ٦-١٢ سنة، كما تحوي أشمل وأوسع وأرقى الموسوعات العلمية والتاريخية، بالإضافة لعدد من أجهزة الكمبيوتر الموصولة بالإنترنت لتدريب الأطفال على المكتبة الإلكترونية وأيضاً من خلال التدرب على المواقع التعليمية التفاعلية.

دعم المشروع الوطني لتنمية القراءة

ويتضمن المشروع العديد من البرامج من أبرزها مكتبتي والذي تتلخص فكرته في إنشاء مكتبة عامة للأطفال بهدف زيادة وعي أطفالنا بأهمية القراءة ولإيجاد الألفة بينهم وبين الكتاب من خلال توفير المواد القرائية التي تناسب اهتماماتهم وميولهم، وتوجيههم لاستخدام المكتبة بالأساليب الحديثة المبتكرة. بالإضافة لخدمات مكتبية وأنشطة ومسابقات تفاعلية للأطفال.

تنمية المواطنة

يعد المعرض الوطني لأحلام الأجيال فكرة غير تقليدية في تنمية المواطنة وحب الوطن من خلال معرض سنوي مصاحب لاحتفالات اليوم الوطني لدولة قطر للتعبير والمشاركة في احتفالات اليوم الوطني، حيث يترجم الأطفال حبهم لهذا الوطن عن طريق مشروع باختلاف نوعه يمثل حلم له ويقدمه هدية للوطن. يهدف هذا المعرض لتمكين الأطفال من الاهتمام والعيش مع أهداف وغايات وطنية عالية في سن مبكرة من خلال إكسابهم مهارات قيادية وفنية وتوعيتهم بأهمية انعكاس الولاء للوطن وحبه بالمساهمة العملية في بناءه وتنميته من خلال برامج ومشاريع هامة.

سعود بن عبدالله آل حنزاب المري

رئيس المجلس البلدي

هل يمكن أن تحدثنا عن مسيرتك وتقدم للقارئ الوجه الآخر لسيرتك الذاتية ؟

شرفنى أبناء الدائرة «١٧» معيذر الشمالية بعضوية المجلس البلدي على مدار أربع دورات منذ دورته الأولى حتى الآن، ثم انتخابى رئيساً للمجلس فى الدورة الرابعة، وهي ثقة وشرف أشكرهم عليها، أما عن العمل فكانت البداية فى مصرف قطر الإسلامي، ثم ديوان الخدمة المدنية، ثم وزارة الخدمة المدنية والإسكان، ثم مدير إدارة الدراسات والتطوير بالمجلس البلدى المركزي حتى الآن.

يمثل المجلس البلدى المركزى أول بيت للديموقراطية في قطر كيف ترى دور المجلس فى تعزيز المشاركة الشعبية في صنع القرار والتأسيس لانتخابات مجلس الشورى؟

انتخابات المجلس البلدى المركزى تعد تجربة رائدة بدولة قطر نحو المشاركة الشعبية فى اختيار أعضاء المجلس ولبنة من لبنات الديموقراطية فتحت الطريق أمام المرأة لتشارك بجانب الرجل كمرشحة وناخبة، وشاهدنا حماس المواطنين وتفاعلهم مع الحملات الانتخابية، وهى مصدر قوة فى زيادة ثقتنا بالنهج الديموقراطي وسلامته، وستبقى هذة التجربة محل فخر واعتزاز للجميع، نحو ممارسة العمل السياسى وتكريس النهج فى ظل القيادة الرشيدة لحضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثانى أمير البلاد المفدى، وسمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني ولي العهد الأمين، حفظهم الله.

هل تعتقد أن المجلس البلدى قد نجح عبر دوراته السابقة فى إقناع المواطن القطرى بجدوى المشاركة فى الانتخابات؟

اليوم نتحدث عن الدورة الرابعة مع الوضع فى الاعتبار أن الدورة الأولى كانت تأسيسية وجاءت الدورة الثانية ثم الثالثة لتزيد من حالة النضج فى العمل البلدى وتترك زخماً وتراكم خبرات وبالتالى نحن ندخل الدورة الرابعة أكثر نضجاً وبخلفيات كبيرة وبلا أعباء ونتعامل بروح الفريق الواحد نكمل بعضنا البعض من أجل خدمة الوطن والمواطن ونتعاون مع وزارة البلدية والتخطيط العمرانى على أن تكون توصيات الأعضاء فى حدود الصلاحيات وإمكانيات الوزارة كما لا يخفى عليكم بأن الوزارة لديها مشاريع ضخمة خاصة وأننا مقبلون على مونديال ٢٠٢٢ وبالتالي لابد من أن تكون توصياتنا فى حدود الصلاحيات والاختصاصات، الدولة لديها أولويات في تنفيذ المشاريع.

والأعضاء حريصون كل الحرص ومصرون كل الإصرار على نجاح الدورة الرابعة بالعمل والجهد وخدمة دوائرهم والتفاعل مع الناخبين ومع البلدية لأن مقياس النجاح هو ما سيقدمة المجلس للناخبين وبالتالى نجاح الدورة هو شهادة نجاح للاعضاء وأنا ما خضت انتخابات الرئاسة وفزت بها إلا وأنا على ثقة ببذل قصارى جهودنا فى الدورة الرابعة.

كيف تفسر عزوف الناخب القطري بعد الدورتين الأولى والثانية عن الإقبال على الاقتراع حيث لم تتجاوز نسبة المقترعين فى الدورتين الثالثة والرابعة ال١٠٪؟

إن عزوف الناخبين عن الاقتراع من الدورتين الثالثة والرابعة يرجع إلى قلة وعى الناخب بدور أعضاء المجلس البلدى الذى يقدمونه حيث أن القانون السابق لا يرضى طموح الناخبين ولكن أتوقع مع بداية الدورة الرابعة وبعد تعديل القانون ٢٠١١م - حيث أن القانون أعطى المجلس البلدى صلاحيات أكبر وأوسع وسوف يرضى طموح الناخبين - سوف يكون لهم مساهمات ودور فعال خاصة فى الدورات القادمة إن شاء الله.

كيف تخطط من موقعك كرئيس للمجلس البلدى لإعادة ثقة المواطنين فى دور المجلس البلدى، وهل تعتقد أن تعديلات القانون الجديد المتمثلة فى زيادة الصلاحيات وتفرغ الأعضاء ستساهم فى إعادة الثقة وعودة الاهتمام والتفاعل بين المواطنين والمجلس البلدى؟

بالعمل والجهد وتنفيذ برامجنا الانتخابية وبالتعاون مع وزارة البلدية لتقديم كل ما يلبي تطلعات ومطالب المواطنين. عودة الثقة لن تأتي بين يومٍ وليلة، بل يتطلب ذلك عملاً وجهداً وإخلاصاً وتواصلاً جاداً وحقيقياً مع الصحف ووسائل الإعلام المحلية لإبراز دور المجلس البلدى وطبيعة عمله للمواطنين والخدمات التى يقدمها والقضايا والتوصيات التى يطرحها وما يدور حولها من نقاشات تنشد الصالح العام.

نحن نعول كثيراً على الإعلام فى إبراز دور العضو وهل هو عضو فعال يخدم دائرته وينفذ برنامجه الانتخابى الذى وعد به ناخبيه، لأنه للأسف الدورة الثالثة فشلت فى تسويق نفسها إعلامياً كما سيكون لنا نهج إيجابى جديد فى التعامل مع الصحف ووسائل الإعلام مبنى على الاحترام المتبادل والثقة وتوفير ما يلزم لتسهيل عمل الصحفيين لأننا نقدر ونحترم دور الإعلام فى نهضة وتطوير المجلس والعمل البلدى بشكل عام ولأننا على يقين أن ما يفعله الإعلام هو فى صالح المجلس البلدى ومن صالح المجلس أن يتطور ويستجيب للإعلام وتطلعاته.

أما عن التعديلات الجديدة ففى السابق كنا نطالب بصلاحيات أوسع للمجلس البلدى ومنها تفرغ العضو، والآن حدثت تعديلات فى القانون الذى جاء بصلاحيات كبيرة وهو ما يتطلب من المجلس البلدي أن يكون على قدر المسؤولية، والعضو اليوم متفرغ لدائرته وليس لديه عذر على الاطلاق بعد الصلاحيات الجديدة التى تمكنه من مباشرة كل كبيرة وصغيرة فى دائرته ويراجع الجهات والإدارات المختلفة ووزارة البلدية من أشغال والتخطيط وغيرهما ونحن نقدم الشكر لحضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى وولي العهد الأمين ومعالي رئيس الوزراء وسعادة وزير البلدية التى أثلجت كلمت في الجلسة الافتتاحية للبلدى صدورنا عندما أشار إلى الصلاحيات الجديدة التي منحت للبلدي.

كما أن منح صلاحيات جديدة مستقبلاً للبلدى سيأتي بالتدريج وأنا مع هذا الآلية لأن التجربة الديموقراطية تنضج من دورة لأخرى وبقدر النضج والزخم وتراكم الخبرات مع كل دورة جديدة بقدر ما يتطلب ذلك صلاحيات جديدة تواكب تطور التجربة.

كرئيس للمجلس البلدى فى دورته الرابعة، كيف ترى أولويات المجلس البلدى وما هى أولوياتكم كرئيس للمجلس؟

أؤكد أن إعادة ثقة المواطنين فى دور المجلس البلدي يتصدر أولوياتى وأهداف كافة أعضاء المجلس فى دورته الجديدة. لقد فرضت التعديلات الخاصة بالقانون الجديد تحديات على أعضاء المجلس تتمثل فى المزيد من الصلاحيات وتفرغ الأعضاء وبذل مزيد من الجهد والعمل.

إضافة تفعيل التنسيق بين المجلس ووزارة البلدية والتخطيط العمراني فى حل المشاكل الجماهيرية وتنفيذ توصيات أعضاء المجلس، وبحث إنشاء لجنة مشتركة من المجلس ووزارة البلدية للتنسيق بين الجانين. الدورة المقبلة ستشهد حيوية وتعاوناً كبيراً بين الأعضاء وسيختفى فيها الأعضاء الصامتون، ونعد المواطن بتقديم أفضل ما يمكنهم بعد تفرغ الأعضاء لأداء رسالتهم، فضلا عن ضرورة أن تكون توصياتهم والموضوعات التى يتم طرحها فى حدود اختصاصات المجلس.

وتم الاتفاق على أن أي مقترح يقدمه العضو يحال للرئيس مباشرة على أن يحيله بدوره للمجلس ويطرحه فوراً للنقاش وهذه آلية جديدة بعكس الدورة السابقة حيث كان المقترح للجنة الخدمات والمرافق وهذا كان يستغرق وقتاً طويلاً حتى يناقش وإذا طرح للنقاش لا يستغرق الأمر سوى دقائق معدودة أما الآن فى الدورة الرابعة، الأعضاء هم الذين يحيلون مقترحاتهم مباشرة للجان وبالتالي أى عضو يتقدم بمقترح أقوم بالتأشير عليه فوراً ليوضع فى بند جدول الأعمال وبحسب الأولويات.

إضافة الى تفعيل دور اللجان وإنشاء صفحة للمجلس البلدى على الفيس بوك للتفاعل مع الناس وتفعيل صناديق البريد الالكترونية للدوائر فضلاً عن الدورات الداخلية والخارجية للموظفين وكذلك الأعضاء فى حالة إذا ما طلب أى عضو ذلك.

كيف ترى أداء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وهل تعتقد ان رسالتها وصلت إلى كل بيت قطري؟

قضايا حقوق الانسان تتصدر اهتمام الدولة والمجتمع فهى متشعبة الأبعاد متعددة الاتجاهات تتوزع مسؤولياتها على جميع الوزارات والجهات، مما يجعل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان نقطة محورية لجميع القضايا والملفات المتعلقة بحقوق المواطنين والمقيمين وتتمتع بدعم حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثانى أمير البلاد المفدى وولى عهده الأمين، الذى توج بإصدار قانون جديد للجنة يضمن أهدافها واختصاصاتها وآلية تعاملها مع الوزارات والجهات المختصة مما مكنها من لعب دور أكثر وضوحاً.

وأصبحت اللجنة فى مرحلة النضوج خاصة فيما يتعلق بالدور الحقيقى الواجب أن تلعبه بالمرحلة المقبلة، والدليل على ذلك إصدار قانون جديد للجنة الوطنية لحقوق الانسان ووضع أهدافها واختصاصتها بعناية وتشكيل الأعضاء، وعلاقة اللجنة بالحكومة وآلية التعاطى مع المؤسسات وأتمنى أن تشهد المرحلة المقبلة تحقيق الهدف الذى أنشئت من أجله اللجنة وهو تعزيز وحماية كرامة حقوق الإنسان.

كلمة أخيرة توجهها إلى قراء مجلة "الصحيفة"؟

كل مواطن مدعو للمشاركة معنا فى المجلس البلدى المركزى سواء بحضور اجتماعات اللجان أو الجلسات.

ونرحب بتلقى اتصالاتهم الهاتفية أو رسائلهم عبر صندوق الشكاوى والمقترحات فى مقار البلديات أو عبر البريد الالكتروني كما يسعدنا إطلاعهم على الموقع الالكترونى للمجلس البلدي المركزى ومجلة المجلس البلدى وأننا جميعاً نعمل لهدف واحد هو خدمة الوطن والمواطن.

د. أسامة ثابت الآلوسي
خبير قانوني أول/ إدارة حقوق الإنسان
وزارة الداخلية
مختص في القانون الدولي لحقوق الإنسان

الحق في التنمية.. إنماء للحقوق

الإنسان هو الأصل

تأملات حول حقوق الإنسان في فكر التنمية المستدامة

التنمية بالبشر، أم لأجل البشر

نحو دليل لدمج حقوق الإنسان في مؤشرات التنمية البشرية.

لم تعد (التنمية) قضية يمكن للاقتصاديين اختزالها في معايير مادية محسوسة من قبيل إجمالي الناتج القومي، ومعدلات النمو الاقتصادي والإنفاق، وحجم الإدخار والاستثمار وغيرها من معايير ومظاهر اقتصادية، وإنما أضحت مسألة مركبة ذات أبعاد اجتماعية، وثقافية، وإنسانية، وسياسية وغيرها.

أنسنة التنمية
من رأس المال البشري إلى رأس مال القدرة البشرية

فثمة مفاهيم ومصطلحات شاع تداولها في العقود الأخيرة من قبيل التنمية الاجتماعية، والتنمية البشرية، والتنمية السياسية، والتنمية البيئية، والتنمية الإدارية، على قاعدة أن التنمية في المجالات آنفة الذكر إنما تعد الرافعة الفعلية للتنمية الاقتصادية، وقدر صلة الموضوع بالجانب الإنساني في قضية التنمية الذي يعنينا هنا في المقام الأول، فإن هذا الجانب لم يعد ينظر إليه من زاوية أن البشر إنما يشكلون مورداً في حساب عناصر الإنتاج، وأداه للتنمية فحسب، بقدر ما أضحى البشر وتحسين نوعية حياتهم لترتقي إلى متطلبات العصر، غاية التنمية، وذلك هو الإطار الفلسفي الذي يقوم عليه (الحق في التنمية)، الذي دخل القانون الدولي لحقوق الإنسان من بوابة عريضة تلك هي (الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية)، وبضمنها، الحق في العمل والتعليم، والصحة، وسيطرة الدولة على ثرواتها ومواردها الطبيعية، هذه الحقوق التي من دونها تظل (التنمية) فكرة جوفاء من دون معنى أو مضمون.

وبقصد تقديم رؤية نطمح أن تكون شاملة للأبعاد الإنسانية للتنمية، سنعرض لماهية التنمية و أنماطها وللتحولات التي نقلت التنمية من حضنها الاقتصادي التقليدي، إلى رحابها الاجتماعية والإنسانية ودون التفريط ببعدها المادي، وإلى فكرة الاستدامة التي أضفت أبعاداً بيئية وسياسية لهذه القضية، هذا بجانب تسليط الضوء على التحديات التي تواجه التنمية، وإلى الأخيرة بوصفها حقاً في قانون حقوق الإنسان، لنختم هذا الملف بمقاربات موضوعية ما بين التنمية البشرية المستدامة وحقوق الإنسان.

التنمية ... المفهوم والأنماط

استأثر موضوع التنمية باهتمام مفكري دول العالم المتقدم (دول الشمال)، ودول العالم النامي (دول الجنوب)، وغالباً ما أشير إلى أطروحة التنمية كمفهوم نقيض للتخلف، وإلى أن التنمية حصيلة تفاعلات سياسية، واقتصادية، واجتماعية، وإدارية متداخلة ومستمرة، ذلك إنها عملية شاملة متكاملة وديناميكية فالتغير الاقتصادي تترتب عليه تغييرات اجتماعية تثير إشكالية تتمثل بمدى تكيف الناس مع القيم الجديدة التي يتطلبها التغير الاقتصادي ودرجة جنيهم لثماره، كما أن للإرادة السياسية، دورها البارز في إرساء السياسات التنموية، وفي إعداد خطط التنمية الشاملة، ومن ناحية أخرى فإن البرامج والمشروعات الاقتصادية التي تستهدف الخطط التنموية تحقيقها، تتطلب هياكل تنظيمية ملائمة وعمليات إدارية تعتمد النهج العلمي في التخطيط واتخاذ القرار والمراقبة وتقويم الأداء، فضلاً عن أن الأخيرة تتطلب موارد بشرية متخصصة لتنفيذها.

الإستدامة
احترام البيئة، وترشيد استخدام الثروة، وإنصاف الأجيال المقبلة

وعلى ذلك فإنه من الصعوبة بمكان تصور تنمية اقتصادية في ظل أطر إدارية ضعيفة وهشة، ووعي اجتماعي قاصر عن استيعاب تقاليد وقيم التجربة التنموية الجديدة، وقدرات إنسانية محدودة الكفاءة والتأهيل للنهوض بما تقتضيه هذه التجربة من مسؤوليات ووظائف وأدوار، ناهيك عن غياب الإرادة السياسية في تحقيق التنمية أصلاً وتمكين الجمهور من المشاركة في صنعها.

وهكذا فإن التنمية بهذا المعنى الشامل والمركب تقتضي تحولات نوعية تنقل المجتمع والدولة إلى حالة أفضل ليس على المستوى

الاقتصادي فحسب، وإنما على المستويات الاجتماعية، والسياسية، والإدارية، والبشرية.

التنمية

حرية ممارسة القدرات والخيارات الإنسانية

وفي سياق هذا المعنى تدور العديد من محاولات تعريف التنمية برغم تباينها بحسب الزمان والمكان و المناهج العلمية المتبعة، والتفاوتات الأيديولوجية وغير ذلك.

ثمة تعريف للأمم المتحدة يرى في التنمية أنها العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات ومساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع

في حين يعرفها آخرون ((بأنها الجهود المنظمة التي تبذل وفق تخطيط مرسوم للتنسيق بين الإمكانات البشرية والمادية المتاحة في وسط اجتماعي معين بقصد تحقيق مستويات أعلى للدخل القومي والدخل الفردي، ومستويات أعلى للمعيشة، والحياة الاجتماعية ومن ثم الوصول إلى تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية الاجتماعية)).

كما يعرفها فريق ثالث بوصفها ((نقلة نوعية وكمية من وضع إلى وضع آخر أفضل منه وفي جميع المجالات الاقتصادية، والاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية والإدارية والصحية والتكنولوجية)).

اقتصاد المعرفة

بوابة التنمية المستدامة

على ضوء هذه المحاولات في تحديد فكرة وماهية التنمية يمكن أن نخلص إلى الحقائق التالية:

- الربط بين ما هو اقتصادي واجتماعي في عملية التنمية بمعنى أن التطور الذي يطرأ على بناء الدولة الاقتصادي يتوجب أن تترتب عليه انعكاسات إيجابية في أوضاع الناس الاجتماعية وتحسين رفاههم وإشباع حاجاتهم وترقية اهتماماتهم وتأمين حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي يؤهل فكرة التنمية لاستيعاب نمط (التنمية الاجتماعية)، إلى جانب (نمط التنمية الاقتصادية).

- حماية حقوق الإنسان من خلال التنمية البشرية

- دمج وظائف الإدارة في العمليات الاقتصادية كمتطلب حتمي لنجاح الثانية وبذلك تستقبل فكرة التنمية (نمط التنمية الاقتصادية في علاقته الحميمة بنمط التنمية الإدارية)، والذي ينصرف إلى تطوير البنى والهياكل والنظم الإدارية التي تتولى إدارة وتحريك النشاط الاقتصادي وعجلة الإنتاج.

- ارتباط التنمية الإدارية بالعنصر البشري المؤهل لإدارة العملية الاقتصادية وتنفيذ متطلباتها، مما يستدعي بناء قاعدة من الموارد البشرية المزودة بأعلى المهارات واستخدام أحدث التقنيات لتحقيق هذا الغرض، الأمر الذي يضعنا أمام نمط آخر من التنمية يندمج في الوعاء الكلي لفكرة التنمية، وهو ما أصطلح على تسميته (تنمية الموارد الإنسانية).

- دمج طاقات المجتمع أفراداً وجماعات في عملية التقدم الاقتصادي من خلال تهيئة الفرص التي تمكنهم من المشاركة في صنع التنمية ومراقبة الأداء الحكومي بشأنها، حيث لن يتأتى ذلك إلا بوجود إرادة سياسية توفر المناخات والشروط والمتطلبات اللازمة لذلك، وهنا تنهض (التنمية السياسية) ضرورة لا غنى عنها للعملية التنموية.

التنمية من محورية الاقتصاد إلى محورية البشر

يمكن القول بأن اهتمام الاقتصاديين في المسائل المتعلقة بالنمو الاقتصادي قد انصب مبكراً على عوامل الإنتاج وبيئته وعلاقاته بالإضافة إلى المسائل المتعلقة بالعرض والطلب، وكان هدف الاقتصاد هو تعظيم الناتج الذي يقاس بالناتج القومي الإجمالي، ورفع إنتاجية عوامل الإنتاج، ومن بينها (العمل) إلى جانب التنظيم ورأس المال والموارد الطبيعية وهنا فإن هذه المرحلة في الاقتصاد، هي مرحلة (التنمية بالبشر). ومع التركيز المنهجي على قدرات الإنسان في إطار أبحاث الاقتصاديين في الخمسينيات والستينيات من القرن المنصرم، وعندما أكتشف على هامشها دور الخبرة والمهارات المكتسبة كعامل مستقل في تطوير إنتاجية العمل، أي زيادة الإنتاجية المتأتية من المؤسسات والبرامج التعليمية والتدريبية وغيرها، التي تسهم بزيادة إنتاجية العامل، صرنا مع مفهوم جديد في علم الاقتصاد جرى تداوله فيما عرف (برأسمال المال البشري) أي الاهتمام بالإنسان وطاقاته، ولكن من منظور دوره في خدمة العملية الإنتاجية وليس العكس، حيث يتاح التعبير عن هذه المرحلة (بتنمية البشر).

وجدير بالذكر أن الإهتمام (برأس المال البشري) على الصعيد الاقتصادي صاحبه في الدول الصناعية المتقدمة، اهتمام لافت على الصعيد الأكاديمي حيث نجمت عنه تحولات ثورية في الصناعة إلى التكنولوجيا المتطورة وما تحتاجه من عمالة ماهرة متخصصة ومن استثمار رأسمالي مكثف في تطوير القدرات البشرية، ومنذ الخمسينيات أصبح الاستثمار في الدول المتقدمة في رأس المال البشري بجميع أشكاله أكبر من الاستثمار بالآلات والمعدات والأبنية وما شابه، الأمر الذي أرسى المقدمات الضرورية لما بات يعرف

اليوم (بالاقتصاد المعرفي أو التكنولوجي).

وفي خط مواز للاتجاه آنف الذكر فإن التعاون الاقتصادي الدولي قد أرسى توجهاً مستقلاً لدى المنظمات الدولية ساعد على تهذيب وكسر حدة وجفاف فكرة رأس المال البشري، وذلك بترويجه لمفهوم (تطوير الموارد البشرية)، وهو مفهوم أوسع من (مفهوم رأس المال البشري) مع ما يجمع بينهما من مشتركات، لعل أبرزها تعظيم مخرجات الإنتاج، التي لا يقف المصطلح الجديد عندها، حيث يتجاوزها مؤكداً على معالجة المشاكل المتعلقة بقضايا السكان والبطالة والعناية بالصحة والغذاء والسكان والتوسع العمراني والبيئة والتعليم والتدريب المهني، بما يتعدى القضايا المتعلقة بالإنسان التي تمس الإنتاجية بشكل مباشر كما هو دأب مفهوم رأس المال البشري، ليتناول القوة العاملة من وجهة نظر اجتماعية شاملة ما أضفى على العملية الاقتصادية بعداً إنسانياً بادياً ومتقدماً.

وثمة منحى آخر نقل (التنمية)، خطوة أبعد باتجاه أنسنتها هو مفهوم (الحاجات الأساسية) (Basic Needs) وقد ساهمت في بلورته وتشكيله مجموعةمن الباحثين الاسكندافيين في الستينيات من القرن الفائت حيث انتقل إلى أروقة المنظمات الدولية وخاصة منظمة العمل الدولية التي عممته في تقريرها المشهور عام ١٩٦٧ والذي يحمل عنوان (التوظيف والنمو والحاجات الأساسية).

ويقوم (مفهوم الحاجات الأساسية) على فكرة مفادهاأنه ينبغي لدول العالم أن تبادر بصياغة سياساتها الاقتصادية والاجتماعية دوماً بحيث تبدأ من كفاية الحد الأدنى من الحاجات الأساسية للعائلات في المأكل والملبس والمسكن والأدوات المنزلية، لتنتقل من ثم إلى تحسين الخدمات العامة من شبكات المياه الصالحة للشرب وشبكات الصرف الصحي للمناطق السكنية إلى المواصلات العامة والاهتمام بالصحة والتعليم. ويرى مناصرو مفهوم (الحاجات الأساسية) أن تحرير طاقات الناس أو ما يسمونه (التنمية بالمشاركة)، سواء على مستوى اتخاذ القرار المتعلق بسياسات وبرامج التنمية، أو تنفيذها، هو الشرط الأهم لتحقيق أهداف مفهوم (الحاجات الأساسية).

التنمية البشرية المستدامة

الإنسان ... ذروة التنمية

شكلت المفاهيم آنفة الذكر إرهاصات غير مكتملة لنظرية التنمية البشرية المستدامة التي تضع البشر هدفاً ووسيلة للتنمية، إلا أنه ومن زاوية أخرى فإن التجربة العملية أسهمت في بلورة هذه النظرية حيث يغدو ممكناً استقراء هذه الحقيقة عبر تجربة البلدان الفقيرة بالموارد الطبيعية، مثل كوريا، أو تجربة البلدان التي تم تدمير مواردها في الحرب العالمية الثانية مثل ألمانيا واليابان.

وقد اتخذت نظرية التنمية البشرية شكلاً مؤسسياً مع تبنيها من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، معبرة عن نفسها من خلال تقرير التنمية البشرية العالمي الذي يصدر سنوياً عن البرنامج المذكور منذ عام ١٩٩٠، ومنذ ذلك الوقت ونظرية التنمية البشرية تخضع لعملية تعميق وتطوير مستمرين حتى باتت تمثل ما يمكن النظر إليه على أنه (رأياً ثانياً) في التنمية، وقد أضحى منظور التنمية البشرية ذا وزن في العالم إذ تبنته الكثير من المنظمات غير الحكومية، أو الدولية، وهو وإن لم يفرض نفسه في ساحات القرار الاقتصادي الدولي، فقد حقق على الأقل نجاحاً ملحوظاً بتحطيم احتكار النهج الليبرالي الجديد للخطاب الاقتصادي، فشكل بذلك منظومة فكرية أغرت الكثير من المفكرين الاقتصاديين والاجتماعيين لتناول قضايا البلدان النامية بأفق أكثر إنسانية مع أنه لا يقلل من أهمية الجانب الاقتصادي في عملية النمو، بل يضعه في سياقه الجديد.

رأس المال القدرة البشرية

عوضاً عن (رأس المال البشري):

من المعروف أن كلاً من العالمين الاقتصاديين محبوب الحق (باكستاني) وأمارتياصن (هندي) قد أرسيا أسس ومضمون نظرية التنمية البشرية المستدامة، وهي نظرية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لا الاقتصادية فحسب، إذ تجعل الإنسان منطلقها الأساس وغايتها الجوهرية، وتتعامل مع الأبعاد الاجتماعية والبشرية للتنمية بوصفها العنصر الرئيس المهيمن دون أن تهمل أو تتنكر لأهمية النمو الاقتصادي في تحسين ظروف المعيشة بيد أنها تريد أن يكون نمواً مختلفاً بتوسيع خيارات الناس والاستفادة من عوائده وثماره.

- غذاء وخدمات صحية أفضل.

- أمن أفضل.

- وصولاً أسهل إلى المعرفة.

- ساعات راحة أكثر كفاية.

- حريات سياسية وثقافية أرسخ.

- مشاركة في نشاطات المحيط الاجتماعي أوسع.

وهكذا فإن هدف التنمية الحقيقية إنما يتمثل بخلق بيئة تمكن الإنسان من التمتع بحياة طويلة وصحية وخلاقة.

وفي ظل هذه النظرية ينبثق مفهوم جديد هو (رأس مال القدرة البشرية) الذي ابتدعه بجدارة أمارتياصن، ذلك أن الدراسات عن رأس المال البشري تنزع إلى التركيز على فعالية البشر كأدوات في زيادة إمكانات

الإنتاج، في حين أن منظور (رأس مال القدرة البشرية)، يضع الإنسان في بؤرة الإهتمام فهو يستهدف زيادة (نطاق الخيار الإنساني) وتهيئة أسباب سيطرة الإنسان على بيئته ومقدراته وقدراته لبناء حاضره ومستقبله من واقع الشعور بالمسؤولية الإيجابية الحرة.. مسؤولية الانتماء الاجتماعي.

إن منظور المقدرة البشرية في التنمية إنما يربط ما بين القدرات من جهة والخيارات من جهة أخرى وما بين القدرات والخيارات من ناحية، ومفهوم الحرية من ناحية ثانية، وسواء اتصل الأمر بالحرية في معناها السلبي (حرية التخلص من الجهل والفقر والمرض) أو الحرية بمعناها الإيجابي(حرية الإنسان في اختيار نوع الحياة التي يرغب أن يعيش فيها بأعلى درجة ممكنة).

وعلى ذلك فإن التنمية بنظر امارتياصن تعني (حرية فرص ممارسة القدرة من أجل المشاركة الإيجابية الواعية المسؤولة).

فهو يستهدف زيادة (نطاق الخيار الإنساني) وتهيئة أسباب سيطرة الإنسان على بيئته ومقدراته وقدراته لبناء حاضره ومستقبله من واقع الشعور بالمسؤولية الإيجابية الحرة.. مسؤولية الانتماء الاجتماعي.

إن منظور المقدرة البشرية في التنمية إنما يربط ما بين القدرات من جهة والخيارات من جهة أخرى وما بين القدرات والخيارات من ناحية، ومفهوم الحرية من ناحية ثانية، وسواء اتصل الأمر بالحرية في معناها السلبي (حرية التخلص من الجهل والفقر والمرض) أو الحرية بمعناها الإيجابي (حرية الإنسان في اختيار نوع الحياة التي يرغب أن يعيش فيها بأعلى درجة ممكنة). وعلى ذلك فإن التنمية بنظر امارتياصن تعني (حرية فرص ممارسة القدرة من أجل المشاركة الإيجابية الواعية المسؤولة).

عناصر التنمية البشرية المستدامة:

تقوم منهجية التنمية البشرية المستدامة حسب تقرير التنمية البشرية العالمي لعام ١٩٩٥ على أربعة عناصر:

١- **الإنتاجية**: قدرة البشر على القيام بنشاطات خلاقة.

٢- المساواة: تكافؤ الفرص المتاحة للجميع دونما تمييز بسبب الجنس أو العرق أو اللغة أو الدين، أو الدخل، أو أي اعتبار آخر.

٣- **الاستدامة**: عدم إلحاق الضرر بالأجيال اللاحقة بسبب استنفاذ الموارد الطبيعية، أو إلحاق الضرر بالبيئة أو الديون التي تتحمل أعباءها أجيال المستقبل أو عدم الاكتراث بتنمية الموارد الإنسانية.

٤- **التمكين**: التنمية تتم بالناس وليس لأجلهم فحسب، ولذا فإن عليهم أن يشاركوا في القرارات والإجراءات والسياسات والبرامج التي تتعلق بحياتهم ومصالحهم الحيوية، وهنا تنهض بشكل واضح مساهمة مؤسسات المجتمع المدني، وإمكانات تفعيل نظم المراقبة والمحاسبة وتعديل المسارات عند الضرورة، ذلك أن الناس ليسوا متلق سلبي للتنمية، بل عاملاً فعالاً في تشكيلها.

تحديات التنمية

ثمة تحديات تعترض استراتيجيات وسياسات التنمية يمكن إجمالها بنحو مركز، كالآتي:

١- **الفقر**: يشكل الفقر إلى جانب كونه انتهاكاً لحقوق الإنسان، وإن التحرر منه إنما يعد أحد حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية، ومقوماً أساساً من مقومات الكرامة الإنسانية، واحداً من أبرز معوقات التنمية، فهو يضعف قدرة الشعوب على التنمية لأنه ينتج أجيالاً ضعيفة جسمانياً وذهنياً، غير قادرة على المشاركة والإبداع، كما وينعكس سلباً على مقدرة الأفراد في ممارسة حقوقهم المدنية والسياسية، فضلاً عن حقهم في صحة أفضل، وغذاء أفضل، وتعليم أفضل، ونوعية حياة أفضل، ومن ثم فإن آثاره السيئة تمتد إلى الأجيال اللاحقة مما يجعله خطراً يهدد التنمية حاضراً ومستقبلاً.

٢- **الفساد**: سواء أكان إدارياً أو سياسياً صغيراً أو كبيراً، وقد وضع البنك الدولي تعريفاً للأنشطة التي تندرج ضمن مفهوم الفساد بأنها (إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص)، ومن قبيل هذه الأنشطة، العمولات لتسهيل عقد الصفقات، والرشوة المقنعة أو العينية، ووضع اليد على المال العام، إلى جانب الفساد الكبير المرتبط بالصفقات الكبرى في المقاولات، وتجارة السلاح، والحصول على التوكيلات التجارية للشركات متعددة الجنسية، ولا شك فإن هذه الظاهرة المستشرية عالمياً، وإقليمياً، ذات مردودات سلبية وضارة على برامج التنمية وعلى مناخ الاستثمار حيث تزيد تكلفة المشاريع ونقل التقنيات وتطويرها، علاوة على الوقت الذي يضيع على المستثمر سواء أكان محلياً، أو أجنبياً ناهيك عن فقدان القانون والقرارات المنظمة للنشاط الاقتصادي أية فعالية أو هيبة بسبب تعطيلها، مما يخل بمبدأ المساواة في الخيارات والفرص المتاحة للمشاركة في العملية التنموية، والاستفادة من عوائدها وثمارها، بحيث تفوق الدخول الفعلية غير المعلنة للبعض (دخولهم الاسمية)، مما يشكل تراجعاً في قيمة العمل لصالح (الملكية) وبصرف النظر عن مصدرها وسواء أكان مشروعاً أو غير مشروع.

٣- **غياب الديمقراطية ونظم المسائلة والشفافية**: لا تعني الديمقراطية تمكين الأفراد من ممارسة حقوقهم المتعلقة بالمشاركة السياسية بمعنى إتاحة الفرص والإمكانات لدمج الأفراد في العملية السياسية ناخبين أو منتخبين، تمهيداً لإسهامهم الفاعل في صنع القرارات المتعلقة بحاضرهم ومستقبلهم فحسب،

وإنما تعني الديمقراطية كشرط من شروط التنمية البشرية المستدامة، رصد الأداء الحكومي في مجال التنمية، وعدالة توزيع عوائدها، فضلاً عن تشخيص مواطن الخلل والقصور في هذا الأداء الذي يمكن أن يأخذ شكل الإهمال، أو اللامبالاة وصولاً إلى صور الفساد المتعمدة التي سبق الإشارة إليها، وذلك من خلال إطلاق حرية الصحافة والرأي والتعبير وتفعيل دور منظمات المجتمع المدني، والمجالس النيابية والمحلية، بالإضافة إلى أجهزة الرقابة الرسمية، من قبيل الرقابة الإدارية والأجهزة المعنية بالمحاسبات المالية، في هذا المجال ومن دون أدنى شك فإن غياب الديمقراطية ونظم المسائلة والشفافية بالمعنى سالف الذكر، إنما يشكل عائقاً خطيراً يصادف خطط وبرامج التنمية ويفرغها من محتواها العملي والإنساني.

٤- تهميش المرأة: لعوامل اجتماعية وثقافية كرست صورة نمطية سلبية عن المرأة في بلدان العالم الثالث بوجه عام والوطن العربي بنحو خاص، الأمر الذي غيب دورها في حركة التقدم العام للدولة والمجتمع، وجعل هذا الدور أسير وظائفها التقليدية في نطاق العائلة وشؤون الرعاية والتربية الأسرية، مع الاعتراف بأهمية وخطورة وحيوية هذه الوظائف، الأمر الذي أفضى إلى حرمانها وحرمان المجتمع من المشاركة الكاملة والحقيقية في التنمية من خلال حجب إسهام نصف المجتمع على هذا الصعيد.

إن هذه الصورة النمطية عن المرأة إنما تختزل صورة التمييز ضدها وتعبر عن ثقافة مجتمعية آلت إلى انحسار دورها في الحياة العامة وبناء الدولة، ومن مظاهر ذلك ضعف مساهمتها في النشاط الاقتصادي في الدول العربية، حيث يشكل أحد أهم العقبات التي تواجه التنمية البشرية، بدلالة ما أشار إليه البنك الدولي في تقريره عن النوع الاجتماعي والتنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من مؤشرات إحصائية تفيد بأن مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي لم تتجاوز ٢٧٪ في عام ٢٠٠٤ مقابل ٥٢٪ في العالم و ٦٥,٤٪ في دول شرق آسيا.

هذا إضافة إلى التحديات التي تقف عائقاً إزاء تقدم حركة المرأة العربية في مجال المشاركة السياسية في صنع القرار، ومكانتها المحدودة في المجالس التمثيلية (البرلمانية) و(المحلية) وشحة فرص تمكينها من تقلد الوظائف القيادية، والتي تؤدي جميعاً إلى تحجيم دور المرأة في التخطيط لسياسات التنمية ومتابعتها وتقويمها، ورصد الأداء الحكومي في تنفيذها.

٥- تدني مستوى التعليم وتفشي الأمية: في الوقت الذي ينظر فيه إلى التعليم باعتباره حقاً ثابتاً من حقوق الإنسان، إلا أن إعمال هذا الحق يشكل المدخل والمتطلب لتأمين الحقوق الأخرى المدنية والسياسية، والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والوسيلة العملية لانطلاق الفئات المهمشة من إطار الفقر والجهل والمساهمة الحيوية والمنتجة في تطوير الدولة والمجتمع، فضلاً عن كونه الوسيلة المضمونة للاستثمار الراهن والمستقبلي للموارد المتاحة، حتى لقد بات (الاستثمار بالتعليم) أحد أبرز مداخل تحقيق التنمية.

وعلى ذلك فإن تدني التعليم كماً ونوعاً، إنما يشكل تحدياً فعلياً وجوهرياً للتنمية، وبرغم الانجازات التي لا تنكر التي حققتها البلدان العربية في ميدان التعليم منذ أواسط القرن العشرين، إلا أن التعليم ما زال متخلفاً بصفة عامة قياساً بباقي دول العالم وأحياناً بالنسبة إلى البلدان النامية. ومن مظاهر هذا التخلف:

تفشي الأمية التي بلغت نسبتها في الوطن العربي في منتصف التسعينات حوالي ٤٥٪، ومعنى ذلك دخول العالم العربي للقرن الحادي والعشرين وهو مثقل بنحو ٧٠ مليون أمي غالبيتهم من النساء.

تدهور الكفاءة الداخلية للتعليم وتدني التحصيل المعرفي والتفكير النقدي وضعف القدرة على التحليل و الابتكار.

اختلال الموازنة ما بين مخرجات التعليم من جهة وحاجة سوق العمل ومتطلبات التنمية من جهة أخرى، وانعكاس ذلك على مستوى جودة قوى العمل، حيث لا زالت تهيمن على هيكل قوة العمل العربية العمالة غير الماهرة ونصف الماهرة، الأمر الذي يفضي إلى ضعف إنتاجية العمالة، ووهن العائد الاقتصادي والاجتماعي وتدهور الأجور للغالبية العظمى من العاملين.

٦- ضعف مواكبة التطورات في مجالات العلوم والثقافة: تشير الدراسات المتخصصة إلى أن الكم الكلي للمعرفة العلمية والثقافة في العالم يتضاعف كل سبعة أعوام، مما يزيد من الفجوة ما بين دول المركز والأطراف ولا شك فإن ثمة علاقة تأثير وتأثر ما بين العلم والثقافة من جهة وركائز التنمية من جهة أخرى، الأمر الذي يفسر هذا الاهتمام العالمي بالإنتاج المعرفي حيث بلغ الإنفاق على البحث العلمي عالمياً بما يقدر بـ (٥٠٠) مليار دولار في العام ١٩٩٧، وإذا كان معظم هذه الاستثمارات تقوم بها الدول الصناعية، فقد حذت العديد من البلدان النامية حذوها بتعزيز ميزانياتها للتنمية والتطوير بصورة منتظمة، في حين ظلت البلدان العربية من أقل المستثمرين في شؤون البحث والتطوير، الأمر الذي ألقى بظلاله الثقيلة على بطئ عمليات التنمية، وعلى ضعف القدرات الانتاجية، ونوعية العائد الاقتصادي.

٧- العولمة الاقتصادية: تقوم الركيزة الاقتصادية للعولمة على تحقيق اندماج الاقتصاديات العالمية في سوق عالمية عبر فرض نموذج اقتصاد السوق كأساس للتنمية على دول العالم، من خلال آليات تحرير التجارة الدولية والقطاع المالي والاعتمادية المتبادلة، والخصصة، ومن مظاهر هذا النمط من العولمة، الدور

المتعاظم للشركات متعددة الجنسية في نطاق الاقتصاد العالمي وهيمنة توجهات المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية مثل (البنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية) على الاستراتيجيات التنموية لبلدان العالم الثالث ومنها الدول العربية لإعادة هيكلة اقتصادها، الأمر الذي آل إلى تراجع دور الدولة القومية في مجال أداء الخدمات العامة، واضعاف امكانياتها في السيطرة على مواردها وثرواتها الوطنية، ورهن أجيال المستقبل بالديون الخارجية، بما ينعكس سلباً على مسار دول العالم الثالث ومنها الدول العربية في التنمية الذي أتسم بعدم المساواة، وافتقادها إلى الحق في التنمية المستقلة ومن ثم إلى الموارد الذاتية التي تؤهلها للوفاء التدريجي بحقوق مواطنيها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

والجدير بالذكر أن ثمة تحديات أخرى للتنمية في الوطن العربي، تتمثل بالنمو السكاني، والحالة الريعية التي تطبع اقتصاديات معظم الدول العربية والبطالة الفعلية والمقنعة وظروف الاحتلالات والحصار الاقتصادي وغير ذلك.

التنمية بوصفها حقاً .. في القانون الدولي لحقوق الإنسان :

يمكن القول بأن (التنمية)، بوصفها (حقاً)، لم تتم الإشارة إليها بنحو صريح في الشرعة الدولية لحقوق الإنسان، التي ينظر إليها كونها خط الشروع لانطلاقة حقوق الإنسان في إطار القانون الدولي الوضعي، إلا أن ما ورد في هذه الشرعة من حقوق اقتصادية، واجتماعية وثقافية إنما يعد بمثابة إرهاص أو مقدمه موضوعية للحق في التنمية الذي تبلور لاحقاً عبر صكوك دولية ومؤتمرات أممية.

ومن قبيل هذه الحقوق ما ورد في المادة (٢٥) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بأن ((لكل شخص حق في مستوى معيشة يكفي لضمان الصحة والرفاهة له ولأسرته، وخاصة على صعيد المأكل والملبس والمسكن و العناية الطبية، وصعيد الخدمات الاجتماعية الضرورية)) وما تم إقراره بشأن حق كل شخص في التعليم بمراحله المختلفة ووجوب أن يستهدف التعليم التنمية الكاملة لشخصية الإنسان وتعزيز احترام حقوق الإنسان الأساسية. (م/٢٣)

وذات هذه الحقوق جرى النص عليها في العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (المواد ٦، ١١، ١٢)، إلا أن اللافت في هذا الصك الدولي، ما أشير إليه في الفقرة الثانية من المادة (٦) منه بأن برامج التوجيه والتدريب لإعمال الحق في العمل من شأنها تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية مطردة، وما ورد في المادة الأولى الفقرة (١) منه بحق جميع الشعوب في التصرف الحر بثرواتها ومواردها الطبيعية، إذ يمثل الشرط الضروري للتنمية والمدخل الأساسي لحركة التقدم العام للمجتمع.

ويعد إعلان حقوق وواجبات الدول الاقتصادية الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧٤، محطة مهمة في إقرار الحق في التنمية بنحو غير مباشر، لا بوصفه حقاً فردياً، وإنما حقاً جماعياً للدول حيث أعترف لها بحقوق معينة في المجال الاقتصادي على أساس أن ذلك سيسهم في تنميتها.

وجدير بالذكر أن الإشارة الصريحة إلى (الحق في التنمية)، لم ترد في وثيقة أممية لحقوق الإنسان، وإنما وردت في ميثاق إقليمي وهو المتمثل بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان و الشعوب لعام ١٩٨١، الصك الوحيد الذي تناول هذا الحق بمواد صريحة ونوه بعالميته، وقد ورد في ديباجته ما يفيد قناعة الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية (بأنه أصبح من الضروري كفالة اهتمام خاص بالحق في التنمية) وذلك في معرض الإشارة إلى الوحدة العضوية ما بين الحقوق والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية سواء في مفهومها أو في عالميتها، وذلك في سياق التأكيد على أن الترابط ما بين هذين النمطين من الحقوق إنما يشكل الأرضية الصلبة التي يقوم عليها الحق في التنمية.

هذا بجانب ربط (الحق في التنمية) بالحق في تقرير المصير حيث جاء نص المادة (٢٠) من الميثاق الأفريقي بالقول ((لكل شعب الحق في الوجود ولكل شعب حق مطلق في تقرير مصيره، وله أن يحدد بحرية وضعه السياسي، وأن يكفل تنميته الاقتصادية والاجتماعية على النحو الذي يختاره بمحض إرادته)).

إن هذه الإرهاصات والمقدمات في علاقة حقوق الإنسان بالحق في التنمية وجدت تعبيرها على نحو أشمل في الإعلان العالمي للحق في التنمية الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ١٩٨٦/١٢/٤ والذي عدَّ التنمية حقاً قائماً ومستقلاً من حقوق الإنسان، و إن أهم ما يميز هذا الحق، هو عالميته وعدم قابليته للتصرف، وانه في جوهره مسؤولية الدول، والمجتمعات، والأفراد، لخلق الظروف المؤاتية والمتطلبات اللازمة لإعماله.

ويتعزز هذا المبدأ في إعلان وبرنامج عمل فيينا الصادر عن المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٩٣، حين ربط ما بين الديمقراطية و التنمية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، كونها مسائل مترابطة يكمل بعضها بعضاً فضلاً عن إعادة التأكيد على (الحق في التنمية)، كما هو مبين في الإعلان العالمي للحق في التنمية، بوصفه حقاً عالمياً غير قابل للتصرف وجزءاً لا يتجزأ من حقوق الإنسان. (أولاً/٨/١٠).

وتضفي المؤتمرات العالمية الخاصة بالمرأة والسكان والغذاء والمياه والتنمية الاجتماعية أبعاداً جديدة (للحق في التنمية) نابعة من طبيعة القضايا والمشكلات والظواهر التي عالجتها هذه المؤتمرات، والتي تصطبغ بسمة

عبر وطنية. ولذا فقد دعت الإعلانات الصادرة عنها إلى توفير المناخ الملائم للتنمية على الصعيد الدولي.

ويؤكد رؤساء الدول والحكومات في اجتماعهم بمقر الأمم المتحدة في نيويورك للفترة من ٦-٨/أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ جملة من القيم والمبادئ في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية ٢٠٠٠ وذلك في إطار العديد من القضايا العالمية الملحة من بينها التنمية والقضاء على الفقر، حيث أعربوا عن التزامهم بجعل الحق في التنمية حقيقة واقعة لكل إنسان وبتخليص البشرية من الفاقة من خلال تهيئة بيئة مؤاتية للتنمية والقضاء على الفقر على الصعيدين الوطني والدولي.

وفي موضع آخر من هذا الإعلان الذي ورد تحت عنوان (حقوق الإنسان والديمقراطية والحكم الرشيد) ثمة عهد قطعه المشاركون في مؤتمر الألفية بأنهم (لن يدخروا جهداً في تعزيز الديمقراطية وتدعيم سيادة القانون، فضلاً عن جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها دولياً بما في ذلك (الحق في التنمية)) (إعلان الألفية / ثالثاً / خامساً).

الحق في التنمية ... الماهية والمعايير

يأتي الإعلان العالمي للحق في التنمية الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٢٨/٤١ والمؤرخ في ٤ كانون/ الأول / ديسمبر ١٩٨٦، الوثيقة الدولية المخصصة التي تصدى من خلالها المجتمع الدولي المنظم ممثلاً بالجمعية العامة لتنظيم هذا الحق، حيث تم من خلالها الإفصاح عن تحديد مفهوم التنمية، وجملة من المعايير والمبادئ التي يمكن أن نعرض لها بنحو مجمل ومركز كالآتي:

- حدد الإعلان مفهوم التنمية بوصفها ((عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة تستهدف التحسين المستمر لرفاهة السكان بأسرهم والأفراد جميعهم على أساس مشاركتهم النشطة والحرة والهادفة في التنمية وفي التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها (الديباجة).

وبشأن المعايير والمبادئ التي انطوى عليها إعلان الحق في التنمية فقد تمثلت بما يلي:

- إن الحق في التنمية حق من حقوق الإنسان غير قابل للتصرف.

- ارتباط الحق في التنمية، بحق الشعوب في تقرير المصير والذي بموجبه يتقرر حقها في اختيار نظامها السياسي والسعي لتحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بحرية.

- ارتباط الحق في التنمية بحق الشعوب في ممارسة السيادة التامة على جميع ثرواتها ومواردها الطبيعية.

أنسنة التنمية: بمعنى أن الإنسان هو الموضوع الرئيسي للتنمية فهو المشارك النشط في التنمية والمستفيد منها، وهكذا فإن التنمية تبتدئ بالإنسان وتنتهي بالإنسان.

- ارتباط التنمية بالسلم والأمن الدوليين، حيث يشكلان عنصرين أساسين لإعمال الحق في التنمية، وما يترتب على ذلك من حقيقة مفادها أن التقدم الذي يتم إحرازه في ميدان نزع السلاح سيوجه الموارد المفرج عنها لصالح التنمية الاقتصادية و الاجتماعية لجميع الشعوب ورفاهها.

- الربط بين إعمال الحق في التنمية والتكامل ما بين الحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ذلك أن هذا التكامل من شأنه أن يسهم في إيجاد ظروف مواتيه للتنمية.

- المسؤولية الشاملة لإعمال الحق في التنمية فهي مسؤولية الأفراد والجماعات والدول في الداخل لتعزيز وحماية نظام سياسي واجتماعي واقتصادي مناسب للتنمية.

- وعلى الصعيد الدولي، فإن إعمال الحق في التنمية، إنما يشكل مسؤولية تقع على عاتق الجماعة الدولية في إرساء نظام اقتصادي دولي عادل على أساس المساواة وتكافؤ الفرص والمنفعة المتبادلة.

التزامات الدول لإعمال الحق في التنمية

وقد وجدت هذه الالتزامات تعبيرها في إعلان الحق في التنمية، إلى جانب المسؤوليات المنوه عنها آنفاً، في جملة من التدابير، لعل أهمها الآتي:

- ضمان تكافؤ الفرص للجميع في إمكانية وصولهم إلى الموارد الأساسية وخدمات التعليم والصحة والغذاء والإسكان والعمل

- التوزيع العادل للدخل

- تمكين المرأة للقيام بدور نشط في عملية التنمية

- إجراء إصلاحات اقتصادية واجتماعية ملائمة بقصد استئصال كل المظالم الاجتماعية

- توسيع دائرة الشراكة الاجتماعية في المجالات كافة بوصفها عاملاً مهماً في التنمية، وتعزيز حقوق الإنسان

- إرساء ما يقتضي من سياسات ومشروعات وتدابير تشريعية لتحقيق التنمية على الصعيدين الوطني والدولي.

دمج حقوق الإنسان في مؤشرات التنمية البشرية

من المعروف أن دليل التنمية البشرية العالمي إنما ينطوي على مؤشرات ثلاثة لقياس مستوى التنمية البشرية في دول العالم وتتمثل بما يلي:

- مؤشر العمر المتوقع عند الولادة (الحياة الطويلة الخالية من العلل والأمراض).

- مؤشر المعرفة (معرفة القراءة والكتابة عند الكبار - نسبة الالتحاق بالتعليم بمراحله المختلفة - متوسط عدد سنوات التعليم للسكان)

- مؤشر نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي للتعبير عن مستوى المعيشة (القوة الشرائية، حيازة السلع والخدمات)

ويمكن اعتبار هذا الدليل مقياساً يمكن الوقوف من خلاله على مستوى ودرجة تحقيق جانب من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من قبيل الصحة والتعليم ومستوى العيش الكريم.

وثمة مقياس جديد تم اعتماده في تقارير التنمية الإنسانية العربية لقياس درجة تطور المجتمعات العربية حيث يعتمد على ثلاث مؤشرات.

- **الحكم الصالح:** الذي من خلاله يمكن رصد مدى قابلية نظم الحكم على إرساء الديمقراطية وتوسيع دائرة المشاركة وإطلاق الحريات العامة.

- **تمكين المرأة:** بمعنى مناهضة والحد من مظاهر التمييز على أساس الجنس، وتوسيع دائرة مشاركة المرأة في الحياة العامة.

- **حجم المعرفة:** الوصول إلى البيانات والمعلومات وحجم الإنفاق على البحث العلمي، ومواكبة ثورة الاتصال والمعلومات.

لقد بني هذا المقياس على خلفية النقص الواضح في الحريات العامة، وتهميش دور المرأة حيث لا يتعدى وجودها نسبة ٣ إلى ٣,٥٪ في البرلمانات العربية، بينما تصل في دول أمريكا اللاتينية إلى ١٢٪، وإلى النقص الشديد في المعرفة وضآلة الميزانيات المخصصة للبحث العلمي حيث لم تتجاوز ٠,١٤٪، وإن الذين يستخدمون الانترنت لا يزيدون عن ٠,٠٦٪.

ومن خلال مؤشرات هذا المقياس فإنه يمكن رصد واقع أوضاع حقوق الإنسان في المجالين السياسي والمعرفي وعلى صعيد النوع الاجتماعي في الوطن العربي.

عموماً فإن هذه الصلة الوثيقة ما بين حقوق الإنسان والتنمية هي التي دعت البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة إلى القيام بدور مهم في مجال حماية حقوق الإنسان وتعزيزها وسواء في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أو الحقوق المدنية والسياسية، كما أن المجالات الرئيسة الأربعة التي تنصب عليها برامجه في مجال التنمية البشرية المستدامة والمتمثلة بالقضاء على الفقر وتعزيز النهوض بالمرأة وحماية البيئة وتطوير القدرة على حسن التدبير الحكومي، إنما هي جميعاً أبعاد تتعلق بتطبيق الحق في التنمية، وحقوق الإنسان الأخرى، التي أصبحت في الواقع إطاراً منهجياً لعمل البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة.

الأمر الذي يفسر ارتباط البرنامج بالمفوضية السامية لحقوق الإنسان بمذكرة تفاهم تم التوقيع عليها في مارس من عام ١٩٩٨، حيث وصفتها السيدة روبنسون المفوضة السامية لحقوق الإنسان سابقاً بأنها حجر الأساس في جهود الأمم المتحدة لضمان الحق في التنمية وتحقيق التنمية البشرية المستدامة.

أطروحتي التنمية وحقوق الإنسان

مقاربة موضوعية

من المفيد التنويه في البدء بأن المقاربة ما بين حقوق الإنسان والتنمية المستدامة لا تفضي إلى ثنائية تجعل كل منهما قطبين، أو موضوعين مستقلين أو متوازيين أو أن العلاقة بينهما، علاقة تراتبية تتيح إمكانية الاختيار بينهما أيهما يجب أن يتحقق أولاً، ذلك أن الصلة ما بين الأطروحتين إنما هي صلة حتمية تلازمية حيث لا توجد إمكانية لتحقيق التنمية المستدامة، دون أن يواكبها إقرار وتأمين لحقوق الإنسان، والعكس صحيح أيضاً.

وعلى أساس هذا الفهم فإنه يمكن درج بعض من المدركات والمشتركات التي تنتظم العلاقة ما بين حقوق الإنسان والتنمية البشرية المستدامة وعلى النحو الآتي:

١ - أن كلاً من التنمية البشرية المستدامة وحقوق الإنسان يقران بمحورية الإنسان.

٢- إن جوهر التنمية البشرية المستدامة هو توسيع الخيارات في حياة أفضل وأمن أفضل وتعليم أفضل وصحة أفضل وذلك يعني أن التنمية المستدامة تسعى لتحقيق أهداف هي من حيث الطبيعة حقوق مقرة للإنسان في الشرعة الدولية لحقوق الإنسان وغيرها من الصكوك الدولية ذات الصلة.

٣- إنه لا يمكن توسيع هذه الخيارات من دون الحرية على ممارستها بمعنى القدرة والإمكانية على التمتع بها، فمن دون هذه الحرية تصبح التنمية عملية زائفة، وهكذا تضحى الحرية عنصراً أصيلاً في نسيج التنمية وليس عنصراً ثانوياً أو طارئاً فيها.

٤- استجلاء حقوق الإنسان في عناصر التنمية البشرية المستدامة، لا سيما:

في عنصر المساواة: التي لا تعني عدم التمييز أمام القانون والقضاء فحسب، وإنما جعل الناس على قدم المساواة أمام فرص التمتع بثمار التنمية وعوائدها والعدالة في توزيع الثروة والدخل القومي، ولاشك فإن المساواة وعدم التمييز من الدعامات

الرئيسة لمنظومة حقوق الإنسان.

وفي عنصر الاستدامة: الذي يحقق الإنصاف بين جيل الحاضر والمستقبل من خلال تمتع كل منهما بذات القدر من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحق في بيئة سليمة ونظيفة.

وفي عنصر التمكين: الذي يمكن المجتمع من المشاركة في صنع القرار المتعلق باستراتيجيات التنمية ومراقبة الأداء الحكومي في تنفيذها عبر إقرار جملة من الحقوق السياسية سواء المتعلقة منها بالعملية الإنتخابية وحرية الرأي والتعبير والوصول إلى المعلومات أو تلك المتصلة بتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني ونظم المراقبة والمحاسبة والشفافية على هذا الصعيد.

إن التنمية البشرية المستدامة التي تتحقق من خلالها جملة الإحتياجات الأساسية للإنسان من غذاء ومسكن وملبس ومستوى معيشي كاف ونوعية حياة أفضل، إنما ينظر إليها على أنها متطلبات أساسية لحق الإنسان في الكرامة وعلى ذلك فإن الانتقاص من هذه الإحتياجات وافتقادها يعني الانتقاص من إنسانية الإنسان، أو هدرها بالكامل.

وتظهر الصلة ما بين حقوق الإنسان والتنمية في الجانب المتعلق بكون البشر أداة لتحقيق التنمية بمعنى الاستثمار بالبشر لأجل التنمية (مفهوم رأس المال البشري) وعلى ذلك فإنه من غير الممكن البناء على فرضية دور محتمل ومؤكد للإنسان في التنمية، عندما يكون مهمشاً ومضطهداً ومقموعاً، لأسباب عرقية أو أثنية أو دينية أو بسبب الرأي السياسي أو الوضع الاجتماعي والطبقي كما يتعذر تصور هذا الدور حين تغيب الحرية والمبادرة والتفكير العلمي النقدي في ظروف الاستبداد والتفرد بالسلطة، بما يؤول إلى تحجيم التعبير المستقل الذي يمكن أن يساهم في صناعة القرار المتعلق بواقع التنمية ومستقبلها، وهنا يتجلى ارتباط فكرة التنمية بمفاهيم من قبيل (المواطنة والديمقراطية ودولة المؤسسات والحكم الرشيدوسيادة القانون، وحرية الرأي والبحث العلمي وثقافة الحوار و التسامح)، وهي مفاهيم تندرج في صميم فكر حقوق الإنسان.

إن نظرية التنمية البشرية المستدامة وبفعل الشمولية التي اتسمت بها إنما تعد حاضنة موضوعية ومنهجية لثلاث أجيال من حقوق الإنسان، فقد تضمنت إقرار حق الأفراد في المساواة دون تمييز بسبب اللون أو الجنس أو العرق أو الدين، أو أي سبب آخر، والحق في الحياة والحرية والأمن وهي حقوق تنتمي إلى الجيل الأول، كما انطوت على الإشارة إلى التعليم والعمل والصحة والضمان الاجتماعي، وهي حقوق تنتمي إلى الجيل الثاني، لتشتمل على الحق في التنمية والحق في البيئة، وهما حقان ينتميان إلى الجيل الثالث.

إن النظرية المذكورة شملت الحقوق المذكورة في سياق جدل خلاق بينها، وفي إطار وحدة عضوية بحيث يكمل بعضها الآخر، فالحق في الحياة على سبيل المثال يعززه نمو اقتصادي يوفر شروطاً معيشية ومادية كريمة ومقومات صحية أفضل وغذاء أفضل وبيئة نظيفة خالية من الأوبئة والتلوث، وبذلك تكون نظرية التنمية البشرية قد ألغت الفصل المصطنع ما بين الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وإذ تظل حقوق الإنسان بأنماطها المختلفة جزءاً لا يتجزأ من منظومة التنمية البشرية المستدامة ومكوناتها ومتطلباتها، على ضوء المقاربات الموضوعية آنفه الذكر، فقد باتت الحاجة ماسة لإعداد دليل مركب لدمج حقوق الإنسان في مؤشرات التنمية البشرية، يعين المشتغلين في حقل حقوق الإنسان على تلمس متطلبات التنمية في نظرية الحقوق، ويساعد المعنيين في الحقل الاقتصادي على استقراء متطلبات الحقوق في نظرية التنمية، وذلك لتعزيز النمو الاقتصادي ربطاً بتوسيع نطاق الخيارات والقدرات الإنسانية ورفاه الجنس البشري وتحرره من الخوف والحاجة معاً.

وعلى ضوء حقيقة مفادها أن الحق في التنمية مسؤولية تشمل الفرد وليس الدولة فحسب، فإن إعمال هذا الحق يقتضي ثقافة مجتمعية تستوعب تقاليد التنمية المستدامة وقيمها في ترجيح الإبداع والإنتاج المعرفي والإدخار والاستخدام العقلاني للموارد المادية والطبيعية على ثقافة الاستهلاك الآنية القاصرة النظر والتي لا تقيم وزناً للحاضر والمستقبل معاً.

وإذ ينظر إلى (إرساء نظام اقتصادي دولي عادل) كمتطلب لتأمين حق الدول والشعوب في التنمية المستقلة، وحيث يعد إعلان الحق في التنمية لعام ١٩٨٦ محض إعلان أممي سياسي وأدبي غير ملزم، وتحت وطئة العلاقات الاقتصادية الدولية غير المتكافئة في ظل العولمة، فإنه حري بالجماعة الدولية ودول الجنوب تحديداً أن تتجاوز هذا الإعلان، إلى إرساء اتفاقية شاملة ملزمة تكفل ترتيب العلاقات الاقتصادية على الصعيد الدولي على أسس عادلة، وتضع المؤسسات المالية الدولية، والدول الصناعية الكبرى أمام مسؤولياتها في دعم تنمية الدول النامية، بما يساعد الأخيرة على تأمين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لمواطنيها، الذين هم في التحليل الأخير أداة التنمية وغايتها.

المؤلفات

أمارتياصن / ترجمة شوقي جلال / التنمية حرية / سلسلة عالم المعرفة/ المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب/ الكويت /٣٠٣/ مايو/ ٢٠٠٤

د. أسامة ثابت الآلوسي/ القانون الدولي لحقوق الإنسان في ظل العولمة / سلسلة دراسات إستراتيجية/ إصدار مستقل / مركز الدراسات الدولية / جامعة بغداد / العدد ٤٩/ بغداد / ٢٠٠٣

د. حامد عمار / مقالات في التنمية البشرية العربية / القراءة للجميع، مكتبة الأسرة/ سلسلة العلوم الاجتماعية / الهيئة المصرية العامة للكتاب/ ٢٠٠٧

د. موسى اللوزي/ التنمية الإدارية، المفاهيم، الأسس، والتطبيقات/ الجامعة الأردنية / وائل للنشر والتوزيع / عمان، رام الله / الطبعة الأولى / ٢٠٠٠

الدراسات

أسامة عبد الرحمن / الإنسان العربي والتنمية، حقوق الإنسان ركيزة محورية لأي انطلاقه تنموية/ حقوق الإنسان العربي، سلسلة كتب المستقبل العربي (١٧)/ مركز دراسات الوحدة العربية / الطبعة الأولى/ بيروت/ تشرين أول نوفمبر ١٩٩٩

د. هويدا مصطفى / تقرير التنمية الإنسانية في العالم العربي / دراسة منشورة في حقوق الإنسان والاعلام / تحرير محسن عوض / برنامج الأمم المتحدة الإنمائي / القاهرة / ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦

د. كريمة كريم / التنمية دراسات في الأدبيات النظرية / دراسة منشورة في حقوق الإنسان والتنمية / أعمال الندوة الإقليمية حول حقوق الإنسان والتنمية / القاهرة ٧ - ٩ يونيو / حزيران / ١٩٩٩ / تقديم فواز فوق العادة، محمد فائق / تحرير محسن عوض / البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة / الطبعة الخامسة ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦

محمد فائق / معوقات التنمية / الإمعان في حقوق الإنسان/ موسوعة عالمية مختصرة / تحرير هيثم المناع / الأهالي للطباعة والنشر/ الطبعة الأولى / دمشق ٢٠٠٠

د. محمود عبد الفضيل، ومحسن عوض / دراسة منشورة في حقوق الإنسان والتنمية / أعمال الندوة الإقليمية حول حقوق الإنسان والتنمية / مرجع سابق

د. نوزاد عبدالرحمن الهيتي / نظرة تحليلية لواقع التنمية البشرية في الوطن العربي/ شؤون عربية / لأمانة العامة لجامعة الدول العربية /١٣٤/ صيف ٢٠٠٨

د. عزام محجوب / علاقة التنمية بحقوق الإنسان / دراسة منشورة في حقوق الإنسان والتنمية / أعمال الندوة الإقليمية حول حقوق الإنسان والتنمية / مرجع سابق

الصكوك الدولية

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨

العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام ١٩٦٦

العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية لعام ١٩٦٦

إعلان الأمم المتحدة حول حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية لعام ١٩٧٤

الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب لعام ١٩٨١

إعلان وبرنامج عمل فيينا الصادر عن المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٩٣

إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية ٢٠٠٠

وثائق خاصة

حول الفرق بين مفهوم رأس المال البشري ومفهوم المقدرة البشرية / من أدبيات التنمية البشرية المستدامة / برنامج الأمم المتحدة الإنمائي / ورقة بحثية / منشورة في صحيفة الرأي الأردنية / العدد ١٢١٣٦ - ١١ كانون أول / ٢٠٠٣

التنمية البشرية المستدامة تضع البشر هدفاً ووسيلة للتنمية / من أدبيات التنمية البشرية المستدامة / برنامج الأمم المتحدة الإنمائي / ورقة بحثية منشورة في صحيفة الرأي الأردنية / العدد ١٢١٤٠ - ١٥ كانون أول / ٢٠٠٣

د. أسامة ثابت الآلوسي / الجوانب السياسية لحقوق الإنسان وعلاقتها بالتنمية / ورقة عمل مقدمة إلى الحلقة النقاشية المقامة بالتعاون ما بين مؤسسة الأرض والإنسان لدعم التنمية، ومركز عمان لدراسات حقوق الإنسان تحت عنوان (حماية البيئة احترام الإنسان) / عمان ٢٠٠٣/١٢/٢١

دولة قطر State Of Qatar

المجلس الأعلى للصحة
Supreme Council Of Health

يطلق مصطلح العنف على أي تصرف أو سلوك يتسم بالعداء تجاه الذات أو تجاه موضوع معين. وهو سلوك عدواني يهدف إلى التدمير وقد يؤدي إلى إلحاق الضرر والأذى بالذات أو بالغير. يمكن ملاحظته عند الأطفال في سن الثالثة أو الرابعة من العمر. فيميل الذكور إلى ممارسته باستخدام الأيدي أو الأرجل. في حين تعبر الإناث عنه غالباً بشكل لفظي.

تكمن خطورة السلوك العدواني او العنيف في أثره على أفراد الأسرة حيث تفتقد أجواء الراحة والاطمئنان فالطفل العدواني يسبب أضراراً تطال أثاث المنزل أو تشيع الفوضى في أرجاء البيت. إضافة إلى إثارة الشغب والضوضاء التي تقلق راحة الأسرة. وتظهر النزعة العدوانية لدى الأطفال في سلوك يحمل طابع الاعتداء على الآخرين كالمشاجرة والانتقام والمشاكسة والمعاندة والتحدي والتلذذ بنقد الآخرين وكشف أخطائهم واتجاه نحو التنغيص وتعكير الجو. يعتبر العناد من أبسط مظاهر النزعات العدوانية وأكثرها انتشاراً ويتمثل في رفض الطفل تنفيذ الأوامر والتوجيهات من قبل أبويه وذويه.

افتعال الشجارات هو نمط آخر من أنماط العنف ويظهر عند الطفل من خلال ضربه لإخوته وأقرانه. ويلجأ البعض الاخر الى إغاظة الأطفال الآخرين والكيد لهم وإيذائهم وتعكير مزاجهم من خلال التدخل في حياتهم أو ألعابهم.

تختلف أسباب لجوء الأطفال إلى ممارسة السلوك العدواني. فتارة ترجع إلى وجود عائق قد تسبب في منع حصول الطفل على غاياته ورغباته مما سبب له الإحباط فلجأ إلى السلوك العدواني كوسيلة دفاعية. أو يكون عائداً إلى أسباب اجتماعية أسرية كإهمال الطفل وعدم الاهتمام به بالإضافة إلى معاقبته بقسوة مما يولد لديه السلوك العدواني والتمرد وعدم تحمل المسؤولية. وقد تساهم الخلافات الزوجية وعدم التوافق بين الزوجين وما شتمل عليه من توتر وضغوط نفسية في ظهور السلوك العدواني نتيجة شعور الطفل بالفشل والقلق والضيق.

من الأسباب الأخرى التي تؤدي إلى لجوء الطفل لممارسة العنف أو العدوانية وجود طاقة وحركة زائدة عند الطفل مع غياب الأساليب الملائمة لتنفيس هذه الطاقة. إلى جانب شعور الطفل بالإحباط والفشل نتيجة عدم قدرته على إنجاز بعض المهام أو التأخير فيها إلى جانب تعرضه للقهر والعدوانية من قبل الآخرين.

لتجنب ظهور السلوكيات العدائية أو العنف عند الطفل

يجب الحرص على عدم عرض نماذج عدوانية أمام الأطفال أو تعريضهم لمواقف عدوانية من الوالدين أو الكبار المحيطين بهم. والبعد عن مشاهدة الأفلام التي تحتوي على مشاهد عنف كالملاكمة أو المصارعة أو الرياضات العنيفة.

يمكن للوالدين التخفيف من حدة نوبات العنف من خلال أنشطة اللعب المختلفة كلعب الكرة والسباحة والمشي لتفريغ طاقة الطفل في اللعب. كما يجب على الأسرة تعزيز سلوك الصفح وتدريب الطفل على الإحسان مقابل الاساءة مع الحرص على تجنب تدليل الطفل بشكل زائد أو تلبية كافة رغباته ومتطلباته من جهة كذلك تجنب إهماله وعدم السؤال عنه أو معاملته بقساوة وتجنب العقاب البدني القاسي والتوبيخ بل يجب أن يكون التركيز على السلوك الإيجابي عند الطفل وتعزيزه من خلال المدح أو المكافأة.

نؤكد على أهمية العدل بين الأبناء وتجنب التمييز بينهم وهو أمر هام يغفل عنه الوالدين بشكل أو بآخر وذلك لدرء البغض وتجنب العدائية التي قد تنشأ بين الأشقاء. وأخيراً يجب التركيز على تعليم الطفل المهارات الاجتماعية ولا سيما «تأكيد الذات» حيث يستطيع الطفل من خلال هذه المهارة أن يطالب بحقه ويعبر عن مشاعره للآخرين دون اللجوء إلى السلوك العدواني.

وحدة الصحة النفسية
إدارة الصحة العامة

ما هو موقع حرية الرأي والتعبير ضمن منظومة حقوق الإنسان؟

«حرية الرأي والتعبير» هي واحدة من حقوق الإنسان التي اهتمت بها المواثيق والعهود والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان. ويندرج هذا الحق ضمن منظومة حقوق الإنسان السياسية، والتي تشمل ضمن ما تشمل الحق في المشاركة السياسية، والحق في تكوين الجمعيات والانضمام إليها، والحق في حرية الرأي والتعبير. ولا شك أن حرية الرأي والقول وحق الإعلام في التعبير عنهما أحد أدلة الممارسة الديمقراطية في أي بلد، كما يعد هذا الثالوث مقياساً لدرجة التقدم والتطور فيه أو دلالة على حجم التخلف عن مواكبة العصر والدخول إليه. كما تعد حرية التفكير والتعبير وإعلان الرأي، مطلباً شرعياً وقيمة إنسانية تجسد حرية الإنسان وكرامته الإنسانية، وكل قمع لهذه الحرية هو حط من قيمة الإنسان. كما أن ممارسة هذه الحرية بدون مسؤولية يجعلها بدون معنى. وقد وصفت الجمعية العامة للأمم المتحدة حرية التعبير بأنها: «المحك لجميع الحريات التي تكرس الأمم المتحدة نفسها لها»، ويمكن القول بأن مجتمعاً غير مطلع جيداً ليس مجتمعا حراً.

ما المقصود بحرية الرأي والتعبير؟

حرية التعبير يمكن تعريفها بالحرية في التعبير عن الأفكار و الآراء عن طريق الكلام أو الكتابة أو العمل الفني بدون رقابة أو قيود حكومية بشرط عدم تعارضها شكلاً أو مضموناً مع قوانين وأعراف الدولة أو المجموعة التي سمحت بحرية التعبير. ويصاحب حرية الرأي و التعبير على الأغلب بعض أنواع الحقوق كحق حرية العبادة وحرية الصحافة وحرية التظاهرات السلمية. ويجب بداية التفريق بين حرية الرأي وحرية التعبير.

فحرية الرأي هي عملية فكرية يتولاها العقل، تعتمد على عدد من المقدمات والفرضيات لاستخلاص النتائج، أو الربط بين حوادث موضوعية أو زائفة، أو بيان الكل بالجزء أو الجزء بالكل، سواء كانت المحاولة صائبة أو خاطئة، أو جاء الرأي لإيضاح أو تفسير رأي آخر، و بالتالي فإنه لا عبرة بالأفكار التي تبقى قيد الذهن، أما حرية التعبير، فتعني إخراج هذا الرأي إلى الناس عبر وسائل التعبير المختلفة،من كتابة وفن وكلام وحتى لغة الجسد.

في ظل ما يشهده الوطن العربي حاليًا من ثورات، من المنتظر أن يؤثر ذلك على ممارسة ذلك الحق من قبل أصحاب هذا الحق المكتسب؟ كيف يعبرون؟ وما حدود حرية الرأي و التعبير؟

إذا كان مآل تلك الثورات ينحى بوضوح لصالح مطالب الشعوب وعموم الرأي العام، فإن الأكيد أن هذا الحق يجب أن تحكمه مجموعة شروط وضوابط. كما يطرح عدة أسئلة بشأن كيفية استخدام هذا الحق حتى لا ينحى إلى مناحي أقرب إلى الفوضى منها إلى الحق. يتضح هذا المعنى أكثر عبر طرح المشكلة بصيغة أخرى: فبالنسبة لحدود حرية الرأي والتعبير فإنها تعتبر من القضايا الشائكة والحساسة، إذ أن الحدود التي ترسمها الدول أو المؤسسات المانحة لهذه الحرية قد تتغير وفقاً للظروف الأمنية أو المتغيرات الديموغرافية المرتبطة بالنسبة السكانية للأعراق والطوائف والديانات المختلفة التي تعيش ضمن الدولة أو المجموعة، وأحياناً قد تلعب ظروف خارج نطاق الدولة دوراً في تغيير حدود الحريات. ولعل من شروط ممارسة ذلك التعبير الحر ما يمكن إيجازه في:

أولًا: الحرية في اختيار المواقف والقناعات الشخصية يجب أن تنبع من ذلك الحق الطبيعي في إطار الثقافة و المكتسبات الفردية وليس إملاء من الأخرين أو بناء على آراء وأفكار مسبقة.

ثانياً: الإقتناع بأنه ليس حقاً مطلقاً، أي أنه تسري عليه القاعدة المنطبقة على باقي الحقوق في اعتبار أن «حق الفرد ينتهي حيث يبدأ حق الآخرين»، و بالتالي احترام حقوق الآخرين.

ثالثاً: عدم استغلال هذه الحرية في:

القذف (الإفتراء، الطعن) أوالتشهير:من خلال نشر حقائق مزعومة ولكنها غير صحيحة للإساءة لسمعة شخص آخر.

إثارة الهلع: وهو مقيد بالمعرفةالمسبقة بتأثير رأيه المحتمل.

كلمات الشتائم أو التجريح: ويقصد بها الكلمات التي يؤدي مجرد لفظها إساءة للطرف الآخر.

التحريض على الجريمة

الإخلال بالآداب العامة أو الإضرار بالآخرين بأية صورة من الأذى المادي أو المعنوي

عدم الإخلال بالأمن القومي والنظام العام أو الصحة العامة أو الإضرار باحترام حقوق الآخرين أو الدعوة إلى التمييز العنصري أو الكراهية وإثارة الفتنة.

رابعاً: اعتبار هذا الحق فرصة للنقاش والحوار المفتوح بغرض التأمل المدروس وتمحيص الأفكار وتقييمها إزاء التوقعات، مما يضيف بمرور الزمن آلية أوتوماتيكية للسيطرة على ما يتداوله المجتمع من أفكار وأفعال من خلال غربلة الممارسات والتأكد من سلامتها.

خامساً: ضمان التدفق الحر للمعلومات وحقوق الجماعات والأفراد فى الاتصال وهو ما تشير إليه العديد من المواثيق الدولية.

سادساً: توفير نصوص قانونية دقيقة و محددة تنظم مسألة حريات التعبير، سواء ما تعلق منها بحريات الإعلام أو الجمعيات أو التجمعات ولا يجب أن تكون تلك القوانين مبرراً لقمع الحريات بل لتوضيح حدود عملها مع تحديد المفاهيم التي تحتمل أكثر من معنى أو تحتمل التأويل لأكثر من معنى من قبيل النظام العام أو الأخلاق العامة

والواقع أن هذا الحق يفترض به بناء مجال عام مشترك تحكمه مجموعة من القيم والمفاهيم التي تنظم التعايش والتفاعل بين جميع مكونات المجتمع ومن بين هذه القيم حقوق الإنسان المختلفة وعلى رأسها الحق في التعبير الحر. لكن هذا المجال العام المشترك لا يعني التبعية أو خضوع طرف لإملاءات طرف آخر.

أحمد فؤاد
الخبير القانوني في اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ووزارة الداخلية

إعلام!!

وصلت فيهم الجرأة إنهم ينتقدون في الجرايد فراش مساعد
سكرتير مدير مكتبي ويقولون إنه يسكر الباب في وبه المراجعين
فوق كل هالنقد الجارح يطالبون بزيادة سقف حرية الصحافة بعد!!
سعادة الوزير

طبعا نؤمن باليوم العالمي لحرية الصحافة
بدليل إن إحنا إحتفلنا مع الصحفيين
المعتقلين عندنا بهاذي المناسبة السعيدة!!

AL JAZEERA
رحم الله الجابر

رسالة إلى : اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان
الدوحة – قطر

التاريخ : / /
رقم الإيصال :

التـــــمـــــاس

أولاً : معلومات عن مقدم الرسالة :

الاسم ..... الجنسية .....
المهنة ..... مكان العمل .....
رقم البطاقة الشخصية ..... تاريخ ومحل الولادة .....
العنوان الحالي ..... رقم هاتف الكفيل .....
رقم الهاتف ..... رقم الجوال .....
ملاحظات أخرى .....

مقدم الرسالة باعتبار:

(أ) ضحية الانتهاك أو الانتهاكات المبينة أدناه ( )
(ب) ممثل معين/ وكيل قضائي للضحية (الضحايا) ( )
(ج) أية صفة أخرى ( )

في حالة وضع علامة على الخانة (ج) ينبغي لمقدم الرسالة أن يوضح

"١" الصفة التي بها يتصرف بها نيابة عن الضحية (الضحايا) (مثلا العلاقة العائلية أو غيرها من العلاقات الشخصية بالضحية (الضحايا) المزعومة: .....

.....

"٢" سبب عدم تمكن الضحية (الضحايا)من تقديم الرسالة بنفسه :.ولايمكن لطرف ثالث لا صلة له بالضحية (الضحايا)أن يقدم رسالة نيابة عنه . .....

.....

ثانياً: معلومات عن الضحية أو (الضحايا) المزعومة إذا كانت مختلفة عن مقدم الرسالة :

الاسم ..... الجنسية .....
المهنة ..... مكان العمل .....
تاريخ ومحل الولادة ..... العنوان الحالي .....

ثالثاً : الإجراءات المحلية الأخرى :

هل تم ذات الموضوع للنظر فيه بموجب إجراء آخر من إجراءات التحقيق أو التسوية المحلية مثل المحاكم أو غيرها من السلطات العامة، متى تم ذلك، وما هي النتائج التي تحققت (ترفق إن أمكن نسخ من جميع الأحكام القضائية أو القرارات الإدارية ذات الصلة) وإذا كان الأمر كذلك، فمتى تم ذلك وما هي النتائج التي تحققت ؟

.....

.....

رابعاً : وقائع الشكوى :

وصف مفصل لوقائع الانتهاك المزعوم أو الانتهاكات المزعومة (بما في ذلك التواريخ ذات الصلة)

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

التوقيع : .....